E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/15
5 December 1995
ARABIC
Original: SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الخبيرة المستقلة، السيدة مونيكا بينتو، عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، المقدم وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٥/٥١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٣
أولا - السياق السياسي والمؤسسي في عام ١٩٩٥	٨ - ١٢	٤
ثانيا - الحقوق المحمية	١٣ - ١١٧	٥
ألف - الحقوق المدنية والسياسية	١٦ - ٧٦	٦
باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧٧ - ٩٤	٢٠
جيم - الفئات الضعيفة	٩٥ - ١١٧	٢٣

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
ثالثا -	التوصيات	١١٨ - ١٤٥	٢٩
	ألف - المؤسسات في دولة تحكمها قاعدة القانون	١١٩ - ١٣٦	٢٩
	باء - التكامل الوطني	١٣٧ - ١٤٠	٣٣
	جيم - الحالة الاقتصادية الاجتماعية	١٤١ - ١٤٣	٣٥
	دال - مفاوضات السلام	١٤٤ - ١٤٥	٣٦
رابعا -	الاستنتاجات	١٤٦ - ١٥٠	٣٦
المرفق -	برنامج عمل الخبيرة أثناء زيارتها الثالثة الى غواتيمالا (بما في ذلك الأنشطة التي اضطلعت بها في مكسيكو وجنيف)		٣٨

مقدمة

١- ظلت لجنة حقوق الإنسان تنظر في مسألة حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ دورتها الخامسة والثلاثين. وفي عام ١٩٨٣، قام رئيس اللجنة بتعيين الفايكونت كولفيل كولروس (المملكة المتحدة) مقررا خاصا، فتكون ولايته هي إجراء دراسة تفصيلية لحقوق الإنسان في غواتيمالا. وفي عام ١٩٨٦، غيّرت اللجنة لقبه ليصبح الممثل الخاص، ولتكون ولايته هي تلقي وتقييم المعلومات الواردة من الحكومة حول تنفيذ التشريعات الجديدة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٨٧، اُنهيت ولاية الممثل الخاص، وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعين خبيرا بقصد مساعدة الحكومة على اعتماد التدابير الضرورية لاستعادة حقوق الإنسان في وقت لاحق. وعـُين السيد هيكتور غروس إسبيل (أوروغواي) لذلك الغرض، إلى أن استقال في عام ١٩٩٠. وفي العام نفسه، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعين خبيرا مستقلا كممثل له لبحث حالة حقوق الإنسان ولمواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان. وعـُين السيد كريستيان توموشات (ألمانيا) في عام ١٩٩٠ وعمل بهذه الصفة حتى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عين الأمين العام السيدة مونيكا بينتو (الأرجنتين). ومـُددت ولايتها بمقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٥٧ و١٩٩٥/٢٦٨، على النحو الذي طلبته لجنة حقوق الإنسان في قراريها ١٩٩٤/٥٨ و١٩٩٥/٥١.

٢- وفي الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، عقدت الخبيرة الجولة الأولى للمشاورات في جنيف في إطار ولايتها. وخلال هذه الفترة، حضرت الخبيرة الاجتماع الثاني للمقررين الخاصين/الممثلين/الخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة المسؤولين عن إجراءات خاصة للجنة حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية؛ وقد عقدت الخبيرة اجتماعات مع الممثل الدائم لغواتيمالا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومسؤولين بمنظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وممثلي منظمات غير حكومية.

٣- وقامت الخبيرة، وفاءً بولايتها الراهنة، بزيارتها الثالثة إلى جمهورية غواتيمالا في الفترة من ٦ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وأجرت في وقت لاحق مشاورات في مكتب الأمم المتحدة بجنيف وفي مدينة المكسيك. ويرد عرض اجمالي لبرنامج عملها في مرفق هذا التقرير.

٤- وتشاورت الخبيرة مع جميع المصادر التي يمكن الوصول اليها ويـُعوّل عليها من أجل التعرّف بنفسها على تطور حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. وقد تمتعت، وهي تفعل ذلك، بتعاون واسع من جانب الحكومة. وبالإضافة إلى الرجوع إلى الوثائق الواردة من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ومن "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان في غواتيمالا"، ومن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، فإنها قد التقت بحرية مع عدد كبير من الأشخاص وممثلي منظمات لحقوق الإنسان ومنظمات اجتماعية ونقابية واقتصادية ومنظمات للسكان الأصليين في غواتيمالا.

٥- والمعلومات المجمعة قد حـُلـّلت في ضوء الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي ملزمة لغواتيمالا، وهي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الخاصة بالرق، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، والاتفاقية والبروتوكول المتعلقان بوضع اللاجئين، وعدد كبير من اتفاقيات العمل الدولية ومن بينها بصورة خاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨، والاتفاقية رقم ٩٨ المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩، والاتفاقية رقم ١١١ المتعلقة بالتفرقة في العمالة والمهن لعام ١٩٥٨. كذلك فإن غواتيمالا طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وفي البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، وفي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وقد قبلت بولاية المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧، والاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه. وتتمتع الصكوك المذكورة آنفا بالأسبقية على القانون الداخلي الغواتيمالي بموجب المادة ٤٦ من دستور عام ١٩٨٥ (على النحو المعدل في عام ١٩٩٤).

٦- وتتمثل الولاية التي عُهد بها إلى الخبيرة فيما يلي: (أ) موافاة اللجنة بالتطورات التي تحدث في حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، وهو غرض تقوم من أجله بإجراء مشاورات مع شتى مصادر المعلومات، مما يمكنها من الخلوص إلى نتائج ووضع توصيات؛ و(ب) تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة في ميدان حقوق الإنسان، بتقديم توصيات محددة اليها.

٧- ويشير هذا التقرير إلى الأحداث التي وقعت فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقد ذُكرت فيه بصورة استثنائية أحداث سابقة عندما كانت الظروف تقتضي ذلك في رأي الخبيرة.

أولا - السياق السياسي والمؤسسي في عام ١٩٩٥

٨- وقع تطوران استحوذا على الاهتمام الخاص للشعب الغواتيمالي في عام ١٩٩٥، هما: مفاوضات السلم والانتخابات العامة. فبعد مرور أكثر من عام على استئناف مفاوضات السلم الناتجة عن الاتفاق الإطاري الموقع عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قامت الأطراف في عملية السلام بتناول بنود جدول الأعمال في الوقت المحدد، ويقوم بتقديم مساعدة الأمم المتحدة في هذا الشأن المبعوث الخاص للأمين العام لعملية السلام، السيد جيلبرتو شليتلر - سيلفا، والوسيط السيد جان أرنو. وفي هذا الصدد، تم الالتزام بعدد من التعهدات الموضوعية إلى جانب التزامات رسمية، كما طُلب وزع مراقبين دوليين للتحقق.

٩- وفيما يتعلق بالقضايا الموضوعية، تم التوقيع في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق الشعوب الأصلية، استنادا إلى فكرة أمة متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات ومتعددة اللغات، والاعتراف بهوية الشعوب الأصلية (شعوب مايا، وغاريفونا، وزينكا) في بناء الوحدة الوطنية. ومن بين العناصر التي تشكل هذه الهوية، يذكر الاتفاق انحدارها المباشر من قبائل المايا القديمة، وانحدار لغتها من جذور مشتركة خاصة بقبائل المايا، كما يذكر نظرة عالمية تقوم على العلاقات المتناسقة فيما بين عناصر الكون والتعرّف على الذات.

١٠- وإن إعلان كونتادورا الذي اعتمد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ بمناسبة المؤتمر المعني بالأحزاب السياسية، الذي نظمه برلمان أمريكا الوسطى في مدينة بنما، قد جسد آراء لجنة السلم الحكومية وقادة

الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي والزعماء السياسيين الذين حضروا. وتعهدت الحكومة هي والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي باتخاذ تدابير لتمكين الشعب الغواتيمالي من إجراء انتخابات في جو من السلم والأمن. كذلك فإن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد تعهد خصوصا من جانب واحدة بوقف أنشطته العسكرية في الفترة من ١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقرر أن تكون الاتفاقات المتوصل اليها في إطار عملية مفاوضات السلم هي اتفاقات دولة ولذلك فإنها تبقى ملزمة على الرغم من أي تغييرات في الأفراد الذين يشتركون فيها.

١١- وقد أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (بعثة الأمم المتحدة للتحقق) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وجُددت ولايتها لفترتين كل منهما ستة أشهر. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت هذه البعثة قد قدمت ثلاثة تقارير (A/49/856 وCorr.1؛ A/49/929؛ وA/50/482)، إلى الأمين العام وطلبت توزيعها في الجمعية العامة.

١٢- وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، قامت المحكمة الانتخابية العليا بعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مع إجراء جولة ثانية حُدد لها موعد ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حسب الضرورة. والغرض من هذه الانتخابات هو انتخاب الرئيس ونائب الرئيس و٨٠ نائبا للكونغرس عن طريق نظام المناطق الانتخابية والأخذ بقائمة وطنية، و٢٠ نائبا منتظما وبديلا لبرلمان أمريكا الوسطى، و٣٠٠ رئيس بلدية. وترتكز هذه الأرقام على آخر تعداد للسكان لعام ١٩٨١، وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تشكك فيها فإنها تمثل، وفقا لما رأته المحكمة الانتخابية العليا، المصدر الوحيد المتاح في تاريخ إجراء الانتخابات. وفي ظل وجود سجل انتخابي يضم ٥٨٩ ٧١١ ٣ مواطنا، قام ٢٣ حزبا سياسيا بتسجيل مرشحين، منهم ١٦ مرشحا لمنصب الرئيس.

ثانيا - الحقوق المحمية

١٣- يضم النظام القانوني الساري في غواتيمالا الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥، كان مكتب مدعي حقوق الإنسان قد تلقى ٧٩٣ ١١ شكوى بانتهاكات مدعاة، بالمقارنة مع ٤٣١ ١٣ شكوى وردت بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ ومن بين هذه الشكاوى أُعلن أن ٢٣٥ ١ شكوى تدخل في اختصاصه. أما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا فقد تحققت، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وهو تاريخ تقديم تقريرها الثالث، من ٢٨٢ ١ حالة وُجد أن ٤٦ في المائة منها تنطوي على انتهاك للحقوق المحمية في الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان وكان أكثر من ٥٠ في المائة منها بقليل موضوع مزيد من التحقق.

١٤- وبصرف النظر عن الأهمية المتباينة للأرقام نفسها وعدم التماثل في الفترات التي أُصدرت بشأنها، بسبب تواريخ إجراء البعثات الميدانية التي قامت بها الخبيرة، فإنه ينبغي توضيح أن مجال عمل مكتب مدعي حقوق الإنسان يزيد بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل عن مجال عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق؛ فالأول يشمل الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أن الثاني مقصور على الحقوق المدنية والسياسية المذكورة في الاتفاق الشامل. وحتى إذا حُسب حساب إمكانية تقديم شكاوى إلى هيئات أخرى، فإن عدد الشكاوى المقدمة إلى المدعي يزيد بقرابة ١٥ أو ٢٠ في المائة على الشكاوى الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

١٥- أما اقتراب هذه الأرقام من الأرقام التي تم الحصول عليها في العام الأخير فلا يعني بصورة تلقائية أن الحالة قد تحسنت، بالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق قد ظلت تقوم بأعمال تحقق في جميع أرجاء البلد خلال الفترة قيد الدراسة والى أن أثرها الرادع فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ليس ذا أهمية ضئيلة.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١- الحق في الحياة

١٦- كان الحق في الحياة، كما هو الأمر في العام السابق، هو أكثر الحقوق انتهاكا في عام ١٩٩٥، وكانت هذه الانتهاكات تمثل ٣٥ في المائة من الادعاءات التي أقرتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في تقريرها الأول، و٤٠ في المائة في التقرير الثاني و٣٧ في المائة في الثالث. وقد اتسمت هذه الفترة بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات قتل تدل على نوع من التطهير الاجتماعي، وعودة يـُؤسف لها إلى مجازر السنوات الأخيرة، على النحو الذي تقيم الدليل عليه عمليات إخراج الجثث من القبور التي اضطـُلع بها في مقابر سرية. وفي هذا الصدد، فإن السيد بكر نديايي المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، قد ذكر أن الانتهاكات ما زالت تحدث "على نطاق خطير على الرغم من عملية السلم" (E/CN.4/1995/61، الفقرة ١٤١).

١٧- وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، تأكدت تقارير تفيد قتل القس مانويل ساكيك فاسكويز، من الكنيسة الانجيليكانية المشيخانية لغواتيمالا، الذي كان قد اختفى قبل ذلك ببضعة أيام، في ٢٣ حزيران/يونيه. وأُخرجت بقايا جثته في مدافن تشيمالتيناننغو، حيث كان قد دُفن في قبر مجهول. وكان القس ساكيك يؤدي عملا هاما بوصفه عضوا في اللجنة الإقليمية للدفاع عن حقوق الإنسان في كنيسة كاكتشيكيل المشيخانية في تشيمالتيناننغو. وشددت بعثة الأمم المتحدة التحقق على الطبيعة الوحشية والغادرة لهذه الجريمة التي يبدو منها أنها لا تجعلها جريمة قتل عادية بل جريمة يـُقصد بها ترهيب المنظمات والأفراد العاملين في ميدان حقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس أُدعي أن المفوض العسكري في باناباخال، كومالابا، واسمه فيكتور رومان، هو المسؤول عن هذه الجريمة. وأُصدرت عدة أوامر للقبض عليه، ولكن لم يتم القبض عليه حتى وقت زيارة الخبيرة إلى غواتيمالا.

١٨- ومن بين الضحايا الآخرين لحالات الإعدام بلا محاكمة إساو أفيندانيو، وهو أستاذ هندسة بجامعة سان كارلوس، الذي أُطلق عليه الرصاص من مدفع رشاش من سيارة ذات نوافذ داكنة اللون في الوقت الذي كان يغادر فيه هو وزوجته صيدلية في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والدكتور ماركو أنطونيو كيسادا دياس، الذي كان يعمل أمينا لجامعة سان كارلوس من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ وكان وقت قتله رئيس الشؤون الطبية في كلية الطب بالجامعة. وقد أُطلق عليه الرصاص في ٥ آذار/مارس ١٩٩٥. ولم يتم توضيح هاتين الحالتين.

١٩- وقد ارتفع عدد حالات القتل المرتكبة في غواتيمالا إلى مستويات تبرر استخدام مصطلحات "التطهير الاجتماعي". ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اتـُهم أربعة جنود من الحرس الرئاسي بقتل رجل وجرح ثلاثة أشخاص في بلدة أماتتلان. وكان الضحايا هم كونرادو راميريس غارسيا (قـُتل)، وكانديدا أكينو يانسي،

وفيلسيانو وخوان خوسيه راميريس يانسي. وبفضل رد فعل القاطنين المحليين، تم القبض على الجندي أنيبال سيغورا ألفارادو، والقبض في وقت لاحق على الجندي ادوين جيوفاني هيرارتيه دل سيد. وبدأت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في إجراء تحقيقات في هذه الحالة. وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أكد مدعي حقوق الإنسان هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وأكد أنه توجد أدلة "قوية وجادة وكافية" على مسؤولية الجنديين.

٢٠- وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قتل صحفي من صحيفة إل غرافيكو (El Gráfico)، هو ألبرتو انطونيوتي مونغي، على أيدي خمسة رجال مسلحين أمام منزله في مدينة غواتيمالا. وفي ٧ شباط/فبراير، ألقت الشرطة الوطنية القبض على هيربر مِلغار وعمر أغيلار واتهمتهما بالقتل. بيد أن هذين الرجلين، وكلاهما عمره ١٨ عاما، يؤكدان أنه قد جرى اختطافهما وتعذيبهما. كذلك فإن المؤرخ اريك راؤول بيدرو شينتشيليا غارسيا، رئيس سجل التراث الثقافي بالمجلس الوطني لحماية غواتيمالا القديمة (أنتيغوا غواتيمالا)، وكارلوتا غونساليس، قد تم إعدامهما أيضا (بإطلاق النار عليهما في الرأس)، على الطريق بين سان لويس ولاس كاريتاس.

٢١- وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، أُطلق الرصاص على وكيل النيابة سيدني جيوفاني لوبيس لابارا فأُردي قتيلا اثناء قيادة السيارة من العمل إلى المنزل. وكان قد وجه اتهامات إلى أورتيغا دل سيد، وهو مجرم ذائع الصيت متهم بعدة عمليات قتل، من بينها قتل كارين فلايشمان. وكان المتهم قد هدد الشهود والموظفين والمحامين ووكلاء النيابة، وكذلك في حالات كثيرة الشهود الذين امتنعوا عن تقديم أدلة. ووقت ارتكاب القتل، تلقى أكثر من ٢٠ من وكلاء النيابة والقضاة تهديدات تتصل بواجباتهم المهنية.

٢٢- وقد ظلت المجازر حقيقة يؤسف لها من حقائق الحياة في غواتيمالا، ولا سيما في الثمانينات، وهي فترة تسللت إلى الحاضر عن طريق عمليات إخراج الجثث من القبور التي بدأت في السنوات الأخيرة حيث أن في مقدور الناجين وأقارب الضحايا الآن احتمال الصدمة. وفيما يتعلق بهذه الأحداث، تجدر ملاحظة أن رئيس أساقفة غواتيمالا قد أعلن في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ مشروعا بعنوان "إصلاح الذاكرة التاريخية". وكان هذا المُقترَح قد قدمه أصلا مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس الأساقفة، وتشترك فيه أبرشيات شتى. ويرمي هذا المشروع أساسا إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال ٣٥ عاما من النزاع المسلح.

٢٣- وقد عمل أعضاء الفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي لمدة ثلاثة أشهر، من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٥، في المقبرة السرية الواقعة في "لاس دوس إيرّيس" في لا ليبرتاد، في منطقة بيتين. وقاموا بإخراج ١٦٢ هيكلا عظميا لرجال ونساء وأطفال. وعندما أتموا عملهم، ردموا هذه الحفرة في حضور ممثلي القضاء ومكتب النائب العام، ومكتب مدعي حقوق الإنسان والصحافة. ودُفنت بقايا الجثث في مدافن "لاس كروسيس". وزارت الخبيرة كلا المكانين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كما زارت قرية خوسيفينوس، حيث توجد مقبرة جماعية أخرى، لم يتم استخراج الجثث منها بعد.

٢٤- وفي تقرير الخبراء الذي أعده خبراء الأنثروبولوجيا وقُدِّم إلى القاضي في القضية رقم ٩٤/١٣١٦، المكتب رقم ٤، الإدارة القضائية في بيتون، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، أشارت باتريشيا برناردي، وداريو ماريانو أولمو، وسيلفانا تيرنر إلى مقبرة جماعية "تتسم بالتزامن الأولي"، وتقع في الموقع رقم ١، المعروف باسم "الحفرة The pit"، التي تضمنت رفات ١٦٢ شخصا على الأقل، بمن فيهم ٦٧ (٤١,٣٥ في المائة) أطفال

تقل أعمارهم عن ١٢ عاما. وذكر خبراء الأنثروبولوجيا أن ٢٤ من الهياكل العظمية كانت لنساء و٦٤ لرجال، وأنه لم يمكن تحديد جنس الضحايا في ٧٤ حالة بالنظر إلى أن الهياكل العظمية كانت لأطفال رضع، لم تكن خصائصهم الجنسية واضحة. ووجدت مفكرة تقويمية في جيب أحد الضحايا جعلت من الممكن تحديد أن الحدث لم يقع قبل عام ١٩٨٢. وكان الضحايا يرتدون ملابسهم وأُلقي بهم في الحفرة، استنادا إلى الوضع الذي كانت عليه بقايا الجثث والكسور التي لوحظت. وعُثر أيضا على شظايا قذائف مدفعية وعلى خراطيش رصاص مستعمل خاصة ببنادق اسرائيلية الصنع من طراز جليل. وعثر على بقايا جثث أخرى في موقعين آخرين، هما "لا أغوادا" و"لوس سالاساريس".

٢٥- واستمرت عمليات استخراج الجثث في "لاس دوس إريس" فاكتشفت مقبرة سرية جديدة تقع في قرية "أغوا فريا"، في أوسبانتان، بمنطقة كيتشي حيث عُثر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ على بقايا جثث متفحمة للعشرات من نساء الفلاحين والأطفال. ويُفترض أن ١٠٠ شخص أو نحو ذلك قد قُتلوا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ على أيدي دورية من قرية زوكوك. وأُلقي القبض على ثلاثة من أفراد الدوريات المدنية على ذمة هذه الجرائم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، قام الفريق الغواتيمالي لأنثروبولوجيا الطب الشرعي باستخراج الآلاف من أجزاء جثث آدمية تخص نحو ٣٥٠ شخصا في ثلاثة خنادق تقع في كوارتو بويبلو، في إيكسكان، زارتها الخبيرة في العام الأخير أثناء زيارتها لتلك المنطقة.

٢٦- وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، احتلت كلمة "المجزرة" العناوين الرئيسية مرة أخرى عندما قام ٢٦ فردا من أفراد السرية الأولى للكتيبة الأولى، بالمنطقة العسكرية ٢١، مفرزة روبيلسانتو، بقيادة ملازم ثان بالجيش، بارتكاب انتهاك خطير للحق في الحياة للسكان المدنيين العائدين بإطلاق النار عمدا على أعضاء جماعة "فجر الثامن من تشرين الأول/أكتوبر". وقُتل أحد عشر شخصا، من بينهم طفلان، وجرح ٣٠ آخرون. وأوضحت التحقيقات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق أن أفراد هذه الجماعة لم يكونوا يحملون أسلحة، وأن جميع البيانات المتاحة تشير إلى استنتاج مفاده أن جميع الضحايا، ومن بينهم الجنود الثلاثة الجرحى، قد أصيبوا برصاص أطلقوه أفراد الدورية.

٢٧- وفي يوم السبت الموافق ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، زارت الخبيرة موطن جماعة "فجر الثامن من تشرين الأول/أكتوبر"، الواقع في عزبة إكسامان في بلدية تشيسيك، بمنطقة ألتا فيراباس؛ وقد رافقها موظفون من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وإن البيانات التي استمعت اليها في تلك المناسبة، هي والمحادثات التي أجرتها طوال البعثة، ترسم صورة للأحداث تتسق أساسا مع الصورة التي وصفتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتي أقرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ودون التشكيك في وجود روايات مختلفة بالأسباب المحددة لوجود الدورية في العزبة حيث كان العائدون يستعدون للاحتفال بيوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لعودتهم إلى غواتيمالا، فإن وجود الدورية وسط موطن هذه الجماعة قد خلق التوتر لدى المقيمين المدنيين الذين أعربوا عن عدم موافقتهم على النزعة العدوانية المتزايدة. وكان الجنود، الذين كان يحيط بهم الفلاحون، يحاولون الفرار عندما حاول أحد الأفراد انتزاع سلاح رقيب من بينهم أصدر الأمر تلقائيا بإطلاق النار عليهم. وقُتل المهاجِم المدَّعى هو وفردان آخران. ثم نشب إطلاق نار بكثافة مما تسبب في جرح ثلاثة جنود بالإضافة إلى قتل أفراد من هذه الجماعة. وقام الجنود، وهم يغادرون موطن هذه الجماعة، بقتل سانتياغو بوب توت البالغ من العمر ثماني سنوات وذلك بإطلاق النار على ظهره أكثر من مرة، وكان هذا الطفل يصطاد السمك وكان في طريق عودته إلى المنزل.

٢٨- وسرعان ما تولى رئيس الجمهورية المسؤولية عن التحقيق في هذه الأحداث، بوصفه القائد الأعلى للجيش واتخذ أيضا خطوات نتج عنها وضع هؤلاء الجنود تحت تصرف القاضي المختص كما نتج عنها فصل رئيس مفرزة المنطقة ٢١. وفي يوم الاثنين، الموافق ٩ تشرين الأول/أكتوبر، استقال وزير الدفاع وعُين نائبه، الذي كان حتى ذلك الحين رئيس الأركان، الجنرال ماركو أنطونيو غونساليس تاراسينا، ليحل محله. وفي اليوم نفسه، أصدر مدعي حقوق الإنسان بيانا بشأن الحادث استجابة للشكوى المقدمة من مؤسسة ريغوبيرتا مينشو توم، التي أصبحت أيضا طرفا في الدعوى القانونية. وذكر أن حقوق الإنسان قد انتُهكت وعزا المسؤولية غير المباشرة إلى السلطات الوطنية والمسؤولية المباشرة إلى أولئك الذين اشتركوا في الحادث.

٢٩- وما حدث في إكسامان يعكس الافتقار إلى سياسة وثقافة خاصتين بالإندماج الوطني. وهو يظهر أن الأحداث التي من هذه الطبيعة ما زالت ممكنة من الناحيتين النفسية والمادية، كما أنه يمثل انتهاكا بالغ الجسامة لحقوق الإنسان الخاصة بالعائدين في غواتيمالا وباللاجئين والمعادين إلى أوطانهم في أمريكا اللاتينية بصورة عامة. وتعتقد الخبيرة أن هذه الأحداث، التي لم يجر التشكيك في حدوثها، ينبغي أن تكون موضوع تحقيق قضائي جدي وشامل وسريع، مع الاحترام الواجب للأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون المعتاد، كيما يمكن للمحاكم أن تتحقق من المسؤوليات من جميع الأنواع وتفرض العقوبات المناسبة بموجب القانون. وينبغي أيضا أن يؤدي الحكم القضائي في هذه القضية إلى إزالة أوجه الغموض التي تضر بالصالح العام.

٢- الحق في السلامة والأمن

٣٠- شهدت الفترة قيد الاستعراض أفعالا من العنف البدني المصحوب بالتعذيب، مع ظهور ثقافة ترهيب في الوقت نفسه تقوض أمن جميع القطاعات المدنية المنظمة تقريبا، التي أبدت بصورة عامة تأييدا لعملية مفاوضات السلم.

٣١- وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ذكر مدعي حقوق الإنسان أن انتهاك الحق في الحياة لشخص قاصر هو خوان كارلوس رويس راميريس، وانتهاك حق قاصر آخر، هو ماركو فينيسيو رودريغيس، في السلامة والأمن قد حدث نتيجة لأفعال قام بها رجلا الشرطة إفراين غارسيا كاردونا وأرتيميو يانيس فلوريس بينما كانا في الخدمة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. وحث مدعي حقوق الإنسان، في قراره، المسؤولين الجدد في وزارة الداخلية، ولا سيما المدير العام للشرطة الوطنية. على ممارسة رقابة أفضل على أفراد قوة الشرطة كيما تتفق أفعالهم مع المبادئ القانونية السارية وكيما يمكن في المستقبل تجنب الزلات التي هي من هذا النوع. وبعد ذلك بشهر، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، ذكر مدعي حقوق الإنسان أن الشرطة الوطنية مسؤولة مرة أخرى عن انتهاك حقوق الإنسان لمواطنين أُلقي القبض عليهم دون اتهام وضُربوا. وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، ذكر أن أفراد قوة رد الفعل السريع قد هاجموا بوحشية أولاد السيد بيدرو فرانسيسكو دي خيسوس مايين موراليس في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وأن ذلك يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

٣٢- وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، قام فردان مسلحان كانا وجهاهما ملثمين باختطاف السيدة أراسيلي ألفاريس كورّيا والسيدة نورما أبريغو غارسيا، وهما عضوتان في لجنة تحسين مستوطنة راميرو دي ليون كاربيو، الواقعة في المنطقة ٢١ بمدينة غواتيمالا. وقد جرى احتجازهما كسجينتين لمدة ١١ يوما؛ وبعد ثلاثة أيام من الحبس جرى تعذيبهما بحروق بالسجائر وبالحامض. وهذه الأحداث تبدو تتويجا لتهديدات وجهت

ضدهما من جانب أحد أفراد وحدة الاستخبارات العسكرية وعضو سابق في إدارة البحث الجنائي التابعة للشرطة الوطنية. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، قام موظفو إدارة البحث الجنائي بالقبض على خوان إنريكيه فيغيروا، وهو صاحب صيدلية في المنطقة ١ بمدينة غواتيمالا، واقتادوه إلى قسم الشرطة وعذبوه أثناء استجوابه حول سيارات مسروقة.

٣٣- وفي هذا الصدد أيضا، قام مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس الأساقفة بتقديم شكوى في حزيران/يونيه ١٩٩٥ مفادها أن مُلاك ١٠ اقطاعيات في منطقة فيراباز العليا والسفلى (ألتا فيراباز وباخا فيراباز) قد قرروا تعقيم المزارعين المستأجرين الشبان وزوجاتهم. ويُدَّعى أنه في إحدى هذه الاقطاعيات فقط أُجريت جراحة على ٣٠٠ رجل و١٠٠ إمرأة.

٣٤- وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ظهرت تقارير بتوجيه تهديدات ضد الأب خوليان برناردو كاسترو، وهو القس الكاثوليكي لبلديات فلوريس، وخينوفا، وكوستا كوكا، وكويتسالتينانغو. فقد قام هذا القسيس في موعظة يوم الأحد التي ألقاها بإبلاغ أفراد أبرشيته بالتهديدات الموجهة، فأخبرهم بأن بعض رجال الأعمال الزراعيين في المنطقة قد قالوا إنه شيوعي وأنه عدو معلن للطبقة الرأسمالية، لا لسبب إلا لكونه عدوا للظلم. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قامت خينوفيفا فلاسكويس، من لجنة الدفاع عن شعب المايا والنهوض به، وخوان ليون، من هيئة الدفاع عن المايا، بتقديم شكوى فيما يتعلق بالتهديدات الموجهة من المفوضين العسكريين ودوريات الدفاع المدني عن النفس ضد المجتمعات المحلية في منطقة ألتيبلانو، وكذلك فيما يتعلق بعرقلة أعمال المجتمعات المحلية ووجود الجيش.

٣٥- وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، جرى إطلاق النار من مدفع رشاش على سينايدا كانا تشوناي، وهي ممثلة لفريق الدعم المتبادل، وذلك في مستوطنة بوينا إسبيرانسا في عزبة لا ميرسيد في سان مارتين خيلوتيبيكي، بمنطقة تشيمالتينانغو. ويؤكد المحققون من مكتب النائب العام أن هذه الحادثة، التي بقيت فيه الضحية على قيد الحياة، هي جريمة عاطفية. وأثناء وجود الضحية في المستشفى، قام أفراد قوات الأمن باستجوابها كما قام رجال الشرطة المكلفين بحمايتها بمضايقتها. وفي ١٦ آذار/مارس، فإن كاتارينا تِرّاسا تشافيس، وهي عضو في لجنة التنسيق الوطنية لأرامل غواتيمالا، من لا لاغونا، نيباج، في منطقة كيتشي، قد تعرضت للتهديد بعد عودتها من مظاهرة عامة عُقدت في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس .

٣٦- وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، فإن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي قد طلب معلومات من الحكومة عن التهديدات المدَّعاة الموجهة ضد ديبورا غوسمان وزوجها فيليكس غونساليس، وقادة نقابيين وعمال في مصنع منسوجات لونافيل إنك، وخوليو كوخ، وخوسيه خيل، وأعضاء نقابيون آخرون و٤٩ عاملا من عمال المصنع. كذلك فإن الزعماء النقابيين فيليكس هيرناندیس، وريغوبيرتو دوينياس موراليس، ودانيلو أغيلار غارسيا، وألبرتو راميريس أوردونييس، وخوليان ميلتشور غوسمان، وإدغار رولاندو بورتييو كوليندريس، ورافائيل غونساليس كانوا، وجميعهم أعضاء في اتحاد العمال العام الغواتيمالي، قد تلقوا تهديدات جاءت، كما يُعتقَد، نتيجة لشكوى تقدموا بها فيما يتعلق بشراء الشرطة الوطنية، القائم على الغش، لـ٢٥٠ سيارة دورية مزودة بجهاز لاسلكي.

٣٧- وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، فإن ماريا دي ليون سانتياغو، وهي عضو في لجنة التنسيق الوطنية لأرامل غواتيمالا، قد هوجمت على يدي دياغو بريتو، وهو عضو في دورية الدفاع المدني عن النفس في سانتا ماريا نيباج، واُتهمت بكونها عضواً في قوات المغاوير (حرب العصابات) وتستقبل أعضاء جماعات السكان المقاومين في منزلها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قام أولاد عضو الدورية بتهديد ماريا وابنة أختها ماغدالينا. وفي ١٠ أيار/مايو، جُرح خاسينتو سانتياغو رايموندو، وهو أحد أبناء أخت ماريا، على يد نفس العضو في الدورية، الذي قال إن لديه أوامر بقتله. وقُدمت هذه الحالة إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان مشفوعة بطلب لاتخاذ تدابير احتياطية. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بتوجيه تهديدات ضد صامويل هيرناديس، الذي حضر الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

٣٨- وفي أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٥، أشار رئيس محكمة العدل العليا، السيد أوسكار باريوس كاستيليو، إلى وجود تهديدات موجهة ضد ٢٤ قاضيا من محاكم غواتيمالية شتى وذكر أنه قُدِّمت شكاوى إلى المدعي العام والشرطة الوطنية. وكانت الادعاءات مجهولة المصدر، حسبما أُدعي، وطالت قضاة كانوا قد حكموا في قضايا اختطاف.

٣٩- وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، فإن خوانا إيمول كاسترو وماغدالينا أوس لوكس، وهما عضوتان في مجلس قرية برّاكستوت، وساكابولاس كيتشي، وفيكتوريا تييول إمول، وهي ممثلة لجنة الدفاع عن النساء وعضو في مجلس تنسيق مايا توخال، في برّاكستوت أيضا، قد تعرضن للتهديد من جانب جنديين سابقين هما فرانسيسكو توم كاسترو وخوان دي ليون بيريس، اللذين اتهماهن بأنهن يتبعن جماعات المغاوير.

٤٠- وقُدمت شكاوى بخصوص تهديدات بالقتل والمضايقة بمطرقة عانت منها مانويلا تينيو وهي عضو في لجنة التنسيق الوطنية لأرامل غواتيمالا في قرية سان رافائيل تشيتشوب، ببلدية خوياباخ، على يد كل من رئيس المفوضين العسكريين، نابليون إيسترادا ورئيس دورية الدفاع المدني عن النفس بالقرية، فيسينتي بينيتو ماتياس. وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥، فإن أوسوالدو إينريكيس، من لجنة حقوق الإنسان الغواتيمالية، قد تلقى تهديدات. وفي آب/أغسطس، اشتكت جمعية المجتمع المدني من تهديدات وُجِّهت ضد الأب فيتالينو سيميلوكس، والسيدة مارغريتا دي سيميلوكس ولوسيو مارتينيس، وهو أحد النشطاء الدينيين، من جانب منظمة "اليغور المُنصِف" فيما يتعلق بجهودهم الرامية إلى توضيح ظروف مقتل القس مانويل ساكيك في ٢٣ حزيران/يونيه في تشيمالتينانغو والقبض على المسؤولين عن ذلك.

٤١- وعقب الأحداث التي وقعت في إكسامان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أُخذ العديد من الأعضاء الجرحى بجماعة "فجر الثامن من تشرين الأول/أكتوبر" إلى مستشفى سان خوان دي ديوس في مدينة غواتيمالا. وفي المستشفى، اشتكوا من المضايقة من جانب أفراد يرتدون زيا مدنيا لم يفصحوا عن هويتهم وظلوا يسألون أسئلة حول ما حدث.

٣- الحق في الحرية الشخصية

٤٢- وحدوث عمليات الاختطاف في جميع أرجاء البلد بشكل متكرر على نحو غير معتاد هو والافتقار إلى إجراءات قضائية فورية لاستعادة الوضع القائم فيما يتعلق بالضحايا ومعاقبة الجناة قد جعل من ذلك انتهاكا فظيعا بشكل خاص لحقوق الإنسان خلال عام ١٩٩٥.

٤٣- وقد بلغت عمليات الاختطاف ذروتها في آذار/مارس ١٩٩٥ مما أوجد حالة جنون ارتياب حقيقية لدى قطاعات المجتمع الأكثر وفرة. وقد استشهد الكونغرس بهذه الحالة لتبرير اعتماد قانون بالإجماع يقرر عقوبة الإعدام للقيام بعمليات الاختطاف أو التحريض عليها. وفي الأيام الثمانية الأولى من نيسان/أبريل ١٩٩٥، أفادت الشرطة الوطنية عن ٢٠ حالة قتل و١١ حالة اختطاف. وفي الأسبوع الثاني من أيار/مايو، حدثت عدة عمليات اختطاف أخرى في العاصمة. وذكر وزير الداخلية أن الشرطة تتأمل، عن طريق وحدة لمكافحة الاختطاف أُنشئت حديثا، في إلقاء القبض على أفراد العصابات المسؤولة عن ذلك. وقال الوزير، في لقائه مع الخبيرة، إنه تم تفكيك خمس من العصابات الثمانية التي تعمل في غواتيمالا.

٤٤- وأخبر رئيس الأساقفة بينادوس الصحافة بأن الزعماء السياسيين متورطون في عمليات الاختطاف التي يأملون في الحصول عن طريقها على تمويل لحملاتهم الانتخابية. وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، طلب مدير مكتب حقوق الإنسان التابع لأبرشية رئيس الأساقفة من الجيش أن يتدخل من أجل وقف موجة الاختطافات، موعزا إليه بصورة غير مباشرة السيطرة على كامل شبكة الاستخبارات الوطنية، التي هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى الجناة.

٤٥- وقد أدت هذه الحالة إلى تعيين ما أصبح يُعرف باسم "حراس الأحياء"، وهم مجموعات من المقيمين منظمون حسب الرتبة في وحدات ودوريات لغرض مراقبة الجريمة وأفعال العنف والحد منها. وأعلن وزير الدفاع أن الجيش يؤيد مجموعات الحراس الحضرية هذه وأنه مستعد، عند الطلب، لمساعدتها وتدريبها في الحرب المعلنة على الجريمة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أعطى وزير الداخلية في احتفال عام الإذن بإنشاء وتشغيل عدة مجموعات "للأمن الأهلي الحضري"، تُعرف باسم "الحراس الليليون". وقال الوزير، أثناء لقائه مع الخبيرة، إن هذه المبادرة مقصورة على المنطقة ٥ في مدينة غواتيمالا؛ وإن من رأيه أنه لن يجري إنشاء مجموعات أخرى. وأعربت مصادر أخرى عن رأي مخالف.

٤٦- وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، فإن عضوين من أعضاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (هما روي ماتسودا، وهو رجل شرطة برازيلي، وغراهام راسل، وهو مراقب كندي)، وبولا ووربي، وهي موظفة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودانييل لونغ من فريق الدعم الدولي من أجل العائدين و"آن ماري سوبيرفي" من منظمة أطباء العالم قد أُخذوا رهائن لمدة ٢٧ ساعة في سان أنطونيو تسيخا على أيدي فلاحين أعضاء في دورية للدفاع المدني عن النفس بقيادة المفوض العسكري راؤول مارتينيس. وقد أشعل شرارة هذا الحدث رغبة مجموعة من العائدين في الرجوع إلى أراضيهم في منطقة إيكسكان؛ وكانت هذه الأراضي قد هُجرت واحتلها فلاحون آخرون. وظل مارتينيس هو ومجموعته يعارضون لمدة شهرين هذه العودة، وانتظر العائدون في كانتابال. وعندما رأوا أن السلطات لا تفعل شيئا لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ألا وهو إبعاد مارتينيس ومجموعته عن الأراضي، سار العائدون إلى سان أنطونيو تسيخا مصحوبين بالموظفين الدوليين الآنف ذكرهم. وعندما وصلوا إلى المنطقة، حدثت مواجهة أسفرت عن جرح أحد العائدين وعن أخذ الموظفين الدوليين الخمسة رهائن؛ وقد أُطلق سراحهم بعد ذلك بـ ٢٧ ساعة عند وصول رجال الشرطة الذين أُرسلوا من العاصمة.

٤٧- واستنكرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق هذه الأحداث في مؤتمر صحفي باعتبارها مثالا لحالة الإفلات من العقوبة السائدة. ولم يقم رجال الشرطة بالقبض على راؤول مارتينيس، الذي كان قد أُصدر في حقه أمر بإلقاء القبض، كما أن مقدما بالجيش يُدعى تروخيليو قد شهد هذه الأحداث دون أن يتدخل ودون أن يبلغ

رؤساءه بها حتى بعد ذلك بـ ٢٤ ساعة. وسألت الخبيرة السلطات عن أسباب هذا الوضع، الذي يمثل إعاقة واضحة لسير العدالة، وأُخبرت بأن وزيري الداخلية والدفاع قد تعهدا في أواسط أيلول/سبتمبر بإنفاذ أوامر القبض الصادرة ضد راؤول مارتينيس والمفوض العسكري فيكتور رومان، وهو مشتبه فيه في قتل القس ساكيك. بيد أنه وقت كتابة هذا التقرير، لم يجر تنفيذ أوامر إلقاء القبض.

٤٨- ولم تتحسن في عام ١٩٩٥ الأوضاع المعيشية للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة وللسجناء المدانين. وفي نحو وقت عيد الميلاد لعام ١٩٩٤، أعربت سجينتان في مركز الاحتجاز لما قبل المحاكمة في المنطقة ١٨ عن عدم موافقتهما على نقلهما إلى مركز احتجاز انتيغوا غواتيمالا. فإن ذلك النقل لم يكن ليتسبب في تأخير محاكمتيهما فحسب بل كان من شأنه أيضا أن يجعل الزيارات الأسرية أكثر صعوبة. وذكرت ويندي إليزابيث تسولا غارسيا وخوليا إلفيرا دافيلا لوبيس أنه قد أُسيئت معاملتهما وكان غذاؤهما شحيحا. وقد قُدمت هذه الشكاوى أمام مدعي حقوق الإنسان المساعد واثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

٤- الحق في المحاكمة والإجراءات القانونية الواجبة التطبيق

٤٩- لم يُحرَز سوى تقدم ضئيل في التحقيق في القضايا البارزة التي بُدئ فيها منذ عدة سنوات أو في الحالات الأحدث عهدا وفي الانتهاء منها. وقد أخبر رئيس القضاء الخبيرة أن "القضاء الصالح قد طُبِّق" في عام ١٩٩٥ وأن الحدود الزمنية للانتهاء من القضايا وإصدار الأحكام قد روعيت؛ وقال أيضا إن انتقاد أعمال القضاء جزء من حلقة مفرغة، بالنظر إلى أنه لا يمكن إحراز أي تقدم ما تكن التحقيقات شاملة. بيد أن الاتهامات والاتهامات المضادة المتبادلة بين القضاء ومكتب النائب العام لم تُجْدِ شيئا في حسم قضية تشجِّع باستمرار على وجود إحساس متزايد الاتساع بالإفلات من العقوبة. والدعوة المتعلقة بعزبة لا إكساكتا هي مثال شاهد على ذلك. ففي الإجراءات المتعلقة بالمحكمة الجنائية، جرى قبل بعثة الخبيرة بعشرة أيام إلقاء القبض على رجل من رجال الشرطة الوطنية بسبب الاشتراك الظاهر في الجريمة. بيد أنه لم يُحرَز أي تقدم في إجراءات محكمة العمل فيما يتعلق بأحداث عام ١٩٩٤.

٥٠- وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في حرم جامعة سان كارلوس دي غواتيمالا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عندما قُتل الطالب ماريو أليوتو لوبيس سانتشيس، أمر مكتب النائب العام بإلقاء القبض على وزير الداخلية السابق دانيلو بارينيليو، ونائب الوزير السابق العقيد ماريو ميريدا، والمدير السابق للشرطة الوطنية سالفادور فيغيروا. وقد ذكرت اللجنة المخصصة المُنشأة للتحقيق في هذه المسألة أن رجال الشرطة الذين أطلقوا النار على الطالب يمكن التعرُّف عليهم من شرائط "الفيديو". وبعد وقوع هذا الحادث بأحد عشر شهرا، أمر القاضي في هذه القضية بإلقاء القبض على شخصين هما: كارلوس فينانسيو إيسكوبار فيرناندیس، نائب رئيس الوحدة الخامسة بالشرطة الوطنية، الذي رُقّي إلى رتبة المفوض العام بعد إلقاء القبض عليه، ورجل اسم عائلته هو سانتشيس غوميس، وترتيبه الثالث في قيادة الوحدة الأولى بالشرطة الوطنية. وهذه القضية، التي استُرعي إليها انتباه اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ما زالت في مرحلتها التحضيرية. وفي الوقت نفسه فإن محامي جامعة سان كارلوس دي غواتيمالا يخضعون للاضطهاد والمضايقة.

٥١- وفي قضية إعدام خبيرة الأنتروبولوجيا ميرنا ماك تشانغ بلا محاكمة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، أكدت المحكمة العليا حكم السجن لمدة ٢٥ سنة المـُوقـَّع على نويل خيسوس بيتيتا ألفاريس، الأخصائي بالجيش، بوصفه مرتكب الجريمة، وأمرت ببدء الدعوى ضد ثلاثة جنود آخرين بوصفهم المحرِّضين. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، رفضت المحكمة الدستورية الطلبات المقدمة من الجنود الثلاثة بإنفاذ الحقوق الدستورية (أمبارو). وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ظلت هذه القضية في حالة جمود تام؛ وقد سيقت حجة، بعد تقديم طلب ضبط ومصادرة الوثائق المقدمة من المدَّعية هيلين ماك تشانغ ضبطا احتياطيا، مفادها أنه يجري تصوير هذه الوثائق. وأُدلي بأقوال شتى خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

٥٢- وأثناء التحقيق في مقتل خورخي كاربيو نيكوليي ورفاقه، قـُدم طلب في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ برفع دعوى ضد خوان أكابال باتسام وأعضاء دورية الدفاع المدني عن النفس وهم مرتكبو الجريمة حسب الظاهر. وفي اليوم التالي، اتـُخذ قرار بتعليق الدعوى لأسباب تتعلق بتنازع الاختصاص فيما يتصل بأكابال باتسام، الذي كانت تجري محاكمته في قضية أخرى. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أُعيد تنشيط الدعوى؛ ويسعى المدعي إلى رد أمر إلقاء القبض. وتقوم الدائرة العاشرة بمحكمة الاستئناف بالنظر في القضية. وقد طلب المدعي العام إجراء محاكمة عامة علنية.

٥٣- وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، أرسل عضو الكونغرس في الولايات المتحدة روبرت ج. توريسيلي رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون يقول فيها إن مايكل ديفيني وإيفراين باماكا فيلاسكويس (القائد ايفرادو) "قد قـُتلا بأوامر من العقيد خوليو روبرتو (ألبريس)، وهو عضو في هيئة الاستخبارات الغواتيمالية. وكان العقيد روبرتو يعمل لحساب الاستخبارات المركزية الأمريكية بموجب عقد، وكان اسمه مدرجا في قائمة الأشخاص المتعاقد معهم والواجب الدفع لهم وقت ارتكاب القتل". وذكرت الرسالة أيضا أنه لم يـُسترع انتباه السيدة جينيفير هاربيري إلى أي من المعلومات المعنية. وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٥، أسقطت محكمة الاستئناف في ريتالهولو أي مسؤولية - في قضية باماكا - عن العقيد خوليو ألبيريس، الذي كان قد أُوقف من منصبه في قاعدة لا أورورا العسكرية في مدينة غواتيمالا. وفي ٩ أيار/مايو، قام المدعي العام رامسيس كويستاس بإقالة وكيل النيابة ماتشوكا، وهو الرجل المسؤول عن قضية باماكا، من منصبة بحجة أنه قد سمح بانقضاء المهلة الزمنية المحددة لتقديم استئناف ضد قرار محكمة استئناف ريتالهولو التي برأت العقيد ألبيريس.

٥٤- ونتيجة لأمر إحضار صادر عن مكتب مدعي حقوق الإنسان إلى خيلسون روبين أوريسار كابريرا، وهو أحد المقيمين في ال كيتشي وعضو في مجلس جماعات رونخيل خونام الإثنية، والذي كان قد جـُنـِّد بالقوة في عام ١٩٩٤ على أيدي عناصر من المنطقة العسكرية ٣٠٢ التي يقع مقرها في تشيمالتينانغو، عـُلم أن عميل الاستخبارات G-2 أنخيل نيري أوريسار قد شهد القبض على باماكا وكان لديه علم بموت عضو سابق في قوات حرب المغاوير أثناء وجوده لدى الجيش. وقام مكتب مدعي حقوق الإنسان، عن طريق هيئة الأركان العامة للجيش، باستدعاء أنخيل نيري أوريسار للمثول في يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٥؛ وقبل ذلك التاريخ بـ ١٢ ساعة وقع ضحية لهجوم على طريق المحيط الهادئ السريعة (Pacific Highway) لم يـُصب فيه بجروح ولكن قـُتل فيه رفاقه. وذكر أنخيل نيري أوريسار أن كريستوبال تشي بيريز، وهو مقاتل سابق في قوات المغاوير في طابور خافيير تامبريس بالمنظمة الثورية للشعب المسلح، قد سـُلـِّم إلى الرائد ماريو إيرنيستو سوسا أوريليانا بالمدفعية في مفرزة باتولول في منطقة سوتشيتيبيكويس وأُدخل في الاستخبارات G-2. وبناء على أوامر سوسا أوريليانا، قـُتل تشي بيريس، حسبما ذُكر، على أيدي اثنين من زملائه العملاء في الاستخبارات G-2 في نفس المكان الذي قـُبض فيه على ايفيراردو، وكان يرتدي ملابس إيفيراردو ودُفن كما

لو كان هو قائد المغاوير. ويُدّعى أن القائد إيفيراردو، الذي تم الإمساك به وهو مصاب بجروح طفيفة فقط، قد عُذّب وما زال في الأسر.

٥٥- وفي الوقت نفسه فإن النائب الخاص بمكتب النائب العام، خوليو آرانغو إسكوبار، قد ذهب إلى واشنطن للحصول على بيان من سانتياغو كابريرا لوبيس، الذي أكد أنه قد رأى إيفيراردو حيا في عدة مناسبات عندما كان هو نفسه أحد السجناء في قاعدة سانتا آنا بيرلين العسكرية، وذكر أن العقيد ألبيريس وأفراداً آخرين في الجيش هم متورطون في الجريمة. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قرر النائب الخاص خوليو أرانغو أن جثة الهارب من الجندية كريستوبال تشي قد وُضعت محل جثة إيفراين باماكا، القائد إيفيراردو. وهو يذكر أن الجثة التي أُخذت من بوينتا إيكسكوكوا، بمديرية ريتالهولو، لم يمكن التعرف عليها بسبب أن الشخص كان قد خُنق وحُطمت جمجمته ووجهه إلى أجزاء. وأثبت التشريح أن الجثة هي جثة كريستوبال تشي. وقام الجنود خوليو روبيرتو ألبيريس، وأوليسيس نوي أنسويتو خيرون، وخوليو ألبيرتو سوتو بيلباو بالطعن في أقوال النائب الخاص، الذي قال إنه قد تعرّض لتهديدات بالقتل؛ واتهم هؤلاء الجنود النائب الخاص بأنه خارج عن الخط الأيديولوجي.

٥٦- وطلب النائب الخاص بناء على طلب جنيفير هاربيري، التي قالت إنها قد تلقت معلومات من وزارة الخارجية بالولايات المتحدة حول الموقع المحتمل لرفات إيفيراردو في المفرزة، استخراج جثة باماكا من داخل حدود مفرزة لا مونتانييتا العسكرية في منطقة سان ماركوس. بيد أن السلطات العسكرية قد اعترضت في ثلاث مناسبات سبيل اخراج الجثة. وعُهد بهذا العمل إلى فريق أنثروبولوجيا الطب الشرعي بغواتيمالا وكان مقرراً له أن يبدأ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في حضور النائب الخاص والسيدة هاربيري وخبير أنثروبولوجيا الطب الشرعي فيرناندو موسكوسو وخبير طب الأسنان الشرعي مانويل مينيسيس، وكلاهما معينان من جانب مكتب النائب العام، وموظفين من بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

٥٧- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قام مدعي حقوق الإنسان بتوصية المدعي العام للجمهورية بتزويد النائب الخاص بالدعم المؤسسي الضروري، في شكل خدمات النقل والأمن وحراسة دائمة، لتمكينه من أداء عمله بفعالية. كذلك فإنه قد أوصى بأن تتخذ وزارة الداخلية الترتيبات الأمنية الضرورية لتمكينه من العمل دون قيود "وألا يحدث أي إفلات من العقوبة". وفي ١ آب/أغسطس، استقال النائب الخاص. وبعد ذلك بيومين قامت شعبة الاستئناف، التي انعقدت كمحكمة عسكرية، بتأييد شكوى مقدمة من مكتب النائب العام وألغت رد الدعوى المرفوعة ضد ١٥ جنديا متورطين في هذه المسألة.

٥٨- وإحدى القضايا التي لم تسوَّ هي التحقيق القضائي في إعدام رئيس المحكمة الدستورية إيبامينونداس غونساليس دوبون، بإجراءات موجزة. وأُلقي القبض على شخصين فيما يتعلق بهذه الجريمة، ووفقا لما ذكره مكتب النائب العام فإنه لا توجد صلة لذلك بجريمة سياسية كما لا يوجد دليل متين على أن الجريمة سياسية.

٥٩- ومما له أهمية مساوية في مناقشة الظروف التي تشجع على الإفلات من العقوبة عدم استعداد سلطات الشرطة لاتخاذ إجراءات بموجب أوامر إلقاء القبض الصادرة من القضاة. ويشار في جزء آخر من هذا التقرير إلى حالتي المفوضين العسكريين راؤول مارتيننيس وفيكتور رومان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القاضي الثاني في المحكمة الجزئية في منطقة إل كيتشي قد أمر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بالقبض على

سانتوس تشيتش أوس، وسانتوس تسي، وغاسبار لوبيس تشيكييخ، وهم أعضاء في كانتون تشوراكساخ، دوريات الدفاع المدني عن النفس، بتهمة قتل توماس لاريس سيبريانو، وأن الشعبة التاسعة بمحكمة الاستئناف قد أمرت في ٢٠ حزيران/يونيه بالقبض على روبين كروس لوبيس، وخاسينتو رايموندو دي باس، وبالتاسار رايموندو سانتياغو، ودومينغو بريتو بيرنال، وبيدرو غونساليس لاينيس، وأوريليو كروس لوبيس، وخوان إيسكوبار باتشيكو، وجميعهم أعضاء في دوريات الدفاع المدني عن النفس في قرية تيشيل في بلدية تشاخول. والصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ أوامر السلطة القضائية توضحها أيضا حالة خوان خوسيه روديل بيرالتا، وزير الداخلية في حكومة الرئيس السابق فينيسيو سيريسو ورئيس المحكمة العليا والسلطة القضائية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، الذي طُلب إلقاء القبض عليهما في نيسان/أبريل ١٩٩٥ من جانب رئيس المحكمة الثالثة في مدينة غواتيمالا بتهمة إتلاف وثائق رسمية واختلاس أموال عامة أثناء فترة توليه لمنصبه كرئيس للمحكمة العليا. فالسيد روديل هو هارب من العدالة، ولكنه مع ذلك فإنه استطاع إتمام إجراءات التسجيل الرسمية للترشيح لرئاسة الجمهورية وبالتالي للتمتع بالحصانة طوال فترة الانتخابات.

٦٠- وقد جاء في الوثيقة المتعلقة بكمية العمل المنجزة والصادرة عن أمانة محكمة العدل العليا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، والتي سلمها للخبيرة رئيس السلطة القضائية، أن ١٤ ٠٩٨ تحقيقا قضائيا قد أُسند إلى المحاكم الجزئية الجنائية، ومحاكم الاتجار بالمخدرات والمحاكم البيئية، ومحاكم الموضوع؛ وجرى خلال الفترة نفسها النطق بـ ٧٢ حكما في دعاوى معروضة أمام محاكم الموضوع في جميع أنحاء الجمهورية. وأبلغ رئيس مكتب النائب العام الخبيرة بأنه خلال عام ١٩٩٥، حتى تاريخ بعثتها، وُجه ٧٥٠ اتهاما رسميا وفُتح ٤٠ تحقيقا قضائيا. وأشار إلى عدد من العقبات الواضحة التي تعترض تأديته لواجباته (نقص الموارد البشرية والمادية) كذلك فإنه، فيما يتعلق بالتوصية المقدمة في التقرير السابق والخاصة بإقامة قنوات سلسلة للاتصال مع المؤسسة العسكرية والشرطة الوطنية، قد وجّه نظر الخبيرة إلى توقيعه على رسالة نوايا مع وزير الداخلية.

٦١- وتؤدي حالات التأخير وعدم إحراز تقدم في معظم التحقيقات القضائية إلى التشجيع على حالة من الإفلات من العقوبة، تعتزم السلطات مكافحتها عن طريق إنشاء لجان تحقيق خاصة أو لجان مخصصة وعن طريق تعديل التشريعات. ويوجد ميل واضح إلى إنشاء هذه اللجان مباشرة بعد وقوع جرائم خطيرة جرى النشر عنها بشكل بارز. وقد حدث ذلك مثلا في حالات القمع التي قامت بها الشرطة في عزبة لا إكساكتا في كواتيبيكي في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ وفي جامعة سان كارلوس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك بعد مذبحة إيكسامان، عندما قام رئيس الجمهورية بعقد اجتماع للجنة رفيعة المستوى كي تقود التحقيق، برئاسة المدعي العام، ووزير الداخلية ورئيس اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان. وعلى وجه التدقيق فإن المدعي العام، الذي هو عضو في لجنة التحقيق، هو الشخص المسؤول عن الإجراءات الجنائية في هذه الحالة. ولذلك فإن من الصعب فهم الأسباب التي تدعو إلى تحويل التحقيقات من هيئة مستقلة مثل مكتب المدعي العام للسماح بتدخل وكالات تابعة للسلطة التنفيذية. وأياً كانت النتائج، فإن هذه اللجان، بدلا من أن تعزز أعمال السلطة القضائية، تساعد على تشويه صورتها بخلق الانطباع بأنها غير فعالة.

٦٢- وقد فهمت السلطة القضائية والسلطة التشريعية أن إصلاح مدونة الإجراءات الجنائية أمر لا بد منه إذا كان يراد تبسيط وتسهيل الإجراءات القضائية. وتجدر ملاحظة أن الأحكام القانونية المعنية، التي تأخذ بإجراءات شفوية في المحاكمات الجنائية وتمنح دوراً قيادياً لمكتب النائب العام ظل يُعمل بها لفترة ١٥

شهرا فقط وأنه لا توجد قضية واحدة اضطـُلع بها منذ البداية إلى النهاية وفقا لها، وهو السبب في أن الاصلاح المقترح الآن لا يتناول إلا المراحل الأولية للعملية دون أن يتصدى لهذه العملية برمتها.

٦٣- وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة التشريعية قد اعتمدت رسميا التوصيات المقدمة في التقرير السابق للخبيرة وبدأت في تضمين القانون الجنائي الراهن جرائم التعذيب (المرسوم رقم ٥٨-٩٥ المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥)، والإعدام بلا محاكمة والاختفاء القسري (المرسوم رقم ٤٨-٩٥ المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وإدراج هذه الجرائم في المدونة الجنائية أمر يـُرَّحب به، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن وصف الأفعال الجنائية المعنية، الذي يحيد عن المعايير الدولية الملزمة لغواتيمالا. ذلك أن "أعضاء المجموعات أو العصابات المنظمة لأغراض الإرهاب أو العصيان أو التخريب أو لأي غرض إجرامي آخر" يعتبرون من الأشخاص النشطين المشمولين بهذه الجرائم، وفضلا عن ذلك فإن الأحكام القانونية الجديدة تشكل وسيلة لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام (المرسوم رقم ١٤-٩٥ يوسع نطاق عقوبة الإعدام ليشمل جريمة الاختطاف، وبذلك يشكل تعديلا للمادة ٢٠١ من المدونة الجنائية)، مما يمثل خرقا صارخا لأحكام المادة ٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

٦٤- وأحد دواعي القلق في غواتيمالا هو سلامة القضاة ووكلاء النيابة والمحامين العامين والخاصين، والشهود. إذ يجري تهديد المحامين الذين يعملون لحساب دائرة المشورة القانونية بجامعة سان كارلوس. كذلك فإن وكيل النيابة أبراهام ميندس، المسؤول عن قضية كاربيو، يتعرض باستمرار لمضايقات ويجري تتبعه أثناء السير بل وحتى الهجوم عليه بدنيا. ونتيجة لمضايقة الشهود وأسرة كاربيو، قام رئيس المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في مناسبتين اثنتين - ٤ حزيران/يونيه و٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ - باتخاذ قرارات بشأن تدابير مؤقتة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تتطلب من الحكومة ضمان أمن هؤلاء الأشخاص؛ ووافقت المحكمة بكامل هيئتها على هذه القرارات في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقد استقال النائب الخاص في قضية باماكا، خوليو أرانغو، بسبب التهديدات التي تلقاها. ووُجـِّهت تهديدات إلى أربعة وعشرين قاضيا. كذلك فإن الشهود في القضايا التي يعتبرها معظم الناس على أنها تدخل ضمن نطاق القانون العادي، مثل جريمة قتل كارين فلايشمان، يجري ترهيبهم ولا يحضرون الإجراءات القضائية. وقد أبلغ المدعي العام الخبيرة في هذا الصدد بأن مكتبه يوفر حماية لوكلاء النيابة بناء على طلبهم. وأخبر رئيس السلطة القضائية الخبيرة بأن وزارة الداخلية والشرطة الوطنية قد كفلتا في ٢٦ قضية سلامة القضاة وأنه قد جرى نقل القضاة.

٥- الحق في حرية التعبير

٦٥- في شباط/فبراير ١٩٩٥، قدم النائبان فرانسيسكو فيلاغران كرامير وألفونسو بورتيليو مشروع قانون لتعديل القانون المتعلق بالتعبير عن الرأي لفرض عقوبات على التعليقات الذاتية التي تنزع إلى أن تكون من قبيل التهجمات شخصية والتشهير وحط السمعة والقذف.

٦٦- وفي ٣ أيلول/سبتمبر، جرى اقتحام مقر وكالة أنباء "المركز الخارجي للتقارير الإعلامية المتعلقة بغواتيمالا" في مدينة غواتيمالا. وكان كل ما أخذه المقتحمون معهم هو جهاز الحاسوب الذي يحتوي على قاعدة بيانات الوكالة؛ وتركوا النقود والأشياء القيـّمة الأخرى دون أن تـُمس. ووُجـّه في شكوى المضايقة المقدمة من مراسل المركز في غواتيمالا الاتهام إلى السلطات. وتجدر الإشارة إلى أن المدعي العام قد أذن

في تموز/يوليه ١٩٩٥ بإجراء تفتيش قضائي لمقر هذا المركز "بدعوى أنه قد قدَّم تقارير عن أفعال جنائية أعلنت قوات حرب المغاوير مسؤوليتها عنها". وفي هذه الظروف، جرى الإعراب عن القلق والشجب من جانب الصحافة الوطنية والدولية بل وحتى من جانب مدعي حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٦- الحق في حرمة الحياة الخاصة (حرية المراسلات والاتصال)

٦٧- فيما يتعلق بالاتهامات المتبادلة المقدمة من أعضاء الكونغرس أثناء الحملة الانتخابية، أقر وزير الدفاع في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ بأن "الجيش يتنصت على المحادثات الهاتفية عندما يكون ذلك ملائما" وذلك في بيان بشأن مدى فعالية الأساليب التي تستخدمها الاستخبارات العسكرية والتي كان يُفترض أنها توقفت، هي و"الملف". وشكك نائب الرئيس آرتورو هيربروغر في أن يكون هذا التنصت يشكل في الحقيقة انتهاكا للحقوق "بسبب أن دائرة الهاتف هي شبكة تقدم خدمة عامة وقد يكون هناك أناس يستمعون عندما يتكلم المرء". وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، أصدر مدعي حقوق الإنسان بيانا بشأن وجود تسجيل لمحادثات هاتفية خاصة قام به أشخاص مجهولون. وقد أدان جميع الممارسات التي تنال أو تحد من سرية الاتصالات على أساس أنها تشكل انتهاكا خطيرا للحقوق الأساسية التي تكفلها المادة ٢٤ من الدستور كما تكفلها، في جملة أمور، المادة ١١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ ودعا إلى إنهاء هذه الممارسات.

٧- الحق في حرية تكوين الجمعيات

٦٨- في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أشار مدعي حقوق الإنسان إلى انتهاك حقوق الإنسان لعدد من المزارعين الفلاحين في قرية هاسييندا فييخا، ببلدية سان خوسيه بواكيل، في منطقة تشيمالتينانغو، الذي أُجبر على الانضمام إلى دوريات الدفاع المدني عن النفس قبل ذلك بـ ١٤ سنة وتعين عليه القيام بدوريات وجمع الحطب والنقود من أجل المفوض العسكري ورئيس دوريات الدفاع المدني عن النفس. وعندما رفضوا القيام بذلك فإنهم دُمِغوا بصفة "رجال حرب المغاوير".

٦٩- وعلى وجه الدقة، فإن وجود دوريات الدفاع المدني عن النفس الذي أكدته السلطات بلا تحفظ، وأساليبها في التجنيد والعمل تشكل في حد ذاتها انتهاكا للحق في حرية تكوين الجمعيات.

٨- الحقوق السياسية

٧٠- حدث عدد من المنازعات أثناء الحملة الانتخابية المذكور أعلاه. ففي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥، نشر المسَجَل الوطني للمواطنين قراراً يسقط أهلية ترشيح جنرال إيفراين ريوس مونت، من الجبهة الجمهورية الغواتيمالية، للرئاسة. وقدمت هذه الجبهة طعنا إلى المحكمة الانتخابية العليا يرمي إلى إعلان القرار المذكور باطلا، ولكن رُفض الاستئناف. ولم تيأس الجبهة وطلبت تسجيل السيدة تيريزا سوسا دي ريوس، زوجة الجنرال ريوس مونت، مرشحة للرئاسة، ولكن المسَجَل الوطني للمواطنين رفض ذلك عندما وجد أن التوقيعات المدونة على الطلب مزورة.

٧١- وقبيل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، قامت سلطات الكونغرس، وبصورة غالبة أعضاء الجبهة الجمهورية الغواتيمالية، برفع دعوى أولية بخصوص سوء تصرف قضائي ضد أعضاء المحكمة الانتخابية العليا اتهموهم فيها بخرق القانون عن طريق إجراء الانتخابات على أساس البيانات المستقاة من تعداد السكان لعام ١٩٨١ بدلا من تعداد عام ١٩٩٤. وقامت الصحافة والنواب الممثلون لحزب التقدم الوطني والحزب الديمقراطي المسيحي بشن حملة ضد هذا التدبير على أساس مؤداه، في جملة أمور، أنه يجب أن يحظى بموافقة ثلثي جميع أعضاء الكونغرس وليس سلطات الكونغرس. وقام أعضاء المحكمة الانتخابية العليا برفع دعوى "أمبارو" (إنفاذ الحقوق الدستورية) في المحكمة الدستورية، قبلتها المحكمة. ومن ثم فإن الدعوى الأولية الموافق عليها ضد سوء التصرف القضائي قد تعين أن تظل بلا إنفاذ مما يترتب عليه نتيجة مؤداها أن دعاوى أولية ضد سوء التصرف القضائي قد رُفعت ضد ريوس مونت نفسه ونائب الرئيس بريميرو خوان فرانسيسكو رييس، والأمين الأول للجنة الإدارية للكونغرس وقائد مجموعة هاريس هوايتبيك السياسية، الذين طلبوا تعليق وضعهم كأعضاء في الكونغرس لمدة أربعة أشهر اعتبارا من ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٥، مع تولي النائب الثاني للرئيس، ليزاردو سوسا، رئاسة الكونغرس.

٧٢- وفي هذه الظروف، وفي إطار محاولة جادة لمكافحة الإحجام التقليدي عن التصويت في الانتخابات، قامت معظم الأحزاب السياسية، إلى جانب شخصيات محلية مرموقة بل وحتى الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، بشن حملة لتشجيع الناس على التصويت. وكان القرار بشن هذه الحملة مدفوعا بحقيقة أن ٣,٥ ملايين فقط من سكان غواتيمالا البالغ عددم ١١ مليون نسمة مدرجون في القوائم الانتخابية، وهو ما يوضح وجود تقاعس واسع الانتشار عن التسجيل، بالنظر إلى أن ٥٠ في المائة على الأقل من مجموع السكان يزيد عمرهم على ١٨ عاما. ومعظم الأشخاص غير المسجلين هم أفراد مجتمعات ريفية ومجتمعات السكان الأصليين. ووفقا لأرقام المحكمة الانتخابية العليا، فإن ٩٥٥ ٢٠٤ ٣ ناخبا قد سجلوا من أجل الانتخابات العامة التي أُجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، في حين أن المجموع قد ازداد فيما يتعلق بالانتخابات الجارية إلى ٥٨٩ ٧١١ ٣ ناخبا. وقد لوحظ شيء من التدخل في تسجيل الفلاحين في المناطق الريفية: فقد طلبت السلطات المحلية أن يدفعوا ٥٠ كيتسالاً وأرهبتهم بأن قالت لهم إنهم يتصرفون بناء على تعليمات الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن المسَجـَل الوطني للمواطنين قد سجل زيادة في عمليات التسجيل في المديريات التي توجد بها أعلى نسب من السكان الأصليين، وهي: سولولا، وفيراباس، وهويهويتينانغو، وكيتشي، وسان ماركوس.

٧٣- وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، نشرت القيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الصحافة بياناً سياسياً بعنوان "البديل الوطني: نقطة البداية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية". وقد نادت في هذا البيان بالمشاركة النشطة من جانب المواطنين في عملية انتخابية شفافة وأمينة من أجل منع "نزعة التغيب عن التصويت من أن تفيد أقلية من الأقليات". ومن أجل مكافحة فتور الناخبين، الذي كان في الانتخابات الأخيرة عالياً بنسبة ٨٥ في المائة، حددت القيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، على سبيل الإجمال، الاتفاقات المتوصل إليها في مفاوضات السلم وحثت الشعب على تغيير عاداتهم من أجل "النجاح لأول مرة خلال الفترة الأربعين سنة الماضية في تسخير وتجميع جهود جميع الناس الذين ظلوا حتى الآن مهمـَّشين ومستبعدين من المشاركة ... من أجل ايجاد بديل وطني وديمقراطي يكون بمثابة نقطة البداية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، وإنهاء نزعة العسكرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه والتنمية والشرعية المؤسسية".

٧٤- وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، قامت ريغوبيرتا مينتشو توم وهي الفائزة بجائزة نوبل للسلام بشن حملة بغية تشجيع اشتراك السكان الأصليين في العملية الانتخابية. وكانت نقطة البداية في هذه الحملة هي تسجيل ريغوبيرتا نفسها. ويتمثل الغرض الرئيسي للحملة في زيادة عدد عمليات التسجيل، ولا سيما في أوساط السكان الريفيين والسكان الأصليين، ثم تشجيع الناخبين المسجلين على الإدلاء بأصواتهم. وعلى أي حال، فإنه تجدر ملاحظة أن منظمات المايا قد نادت بـ ١٣٧ مرشحا كممثلين حقيقيين لها: مرشح لمنصب نائب الرئيس، و٣٠ مرشحاً للكونغرس (من بينهم أربعة مرشحين لبرلمان أمريكا الوسطى) و١٠٦ مرشحين لمناصب بلدية.

٧٥- ويوجد ٣٤٨ ٦ مركز اقتراع في المدن الرئيسية بالمديريات البالغ عددها ٢٢ مديرية، على نحو يجعل النقل إلى مراكز الاقتراع عاملا جوهريا. وأخبر رئيس المحكمة الانتخابية العليا الخبيرة بأن هذا النقل هو مسؤولية الناخبين والأحزاب السياسية.

٩- الحقوق المحمية الأخرى

٧٦- وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، هوجم آرنولدو كسي، وهو أحد زعماء جماعة "تيكسيلها دي بورولها" في مديرية باخا فيراباس، وأجبره أشخاص مجهولون على الدخول في سيارة تحت تهديد السلاح الناري، وذلك بالقرب من بوينتي ماتوكوي في مركز لا تينتا، بانسو، في آلتا فيراباس. وكان موجوداً مع دومينغو ايتشيتش، الذي لم يُصب بجروح وفر بعيدا؛ وما زال مكان وجوده غير معروفاً. وفي ٢٧ آذار/مارس، بُدئت إجراءات قضائية أمام قاضي الصلح في بلدية بانسوس؛ ثم حُوّلت في وقت لاحق هذه القضية، التي تنطوي على اتهامات جنائية بإحداث جروح وبالاختطاف، إلى عاصمة المديرية كوبان. وأُخذت أدلة أثناء اليومين التاليين. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قامت جماعة "تكسيلها" بإضراب في الساحة المركزية في مدينة غواتيمالا للاحتجاج على عدم اتخاذ إجراءات في هذه القضية. وتكرر هذا الاحتجاج في ١٦ أيار/مايو في المنتزه الواقع في كوبان. ولم يحدث إلا في ٢٢ آب/أغسطس أن أصدر القاضي أمراً ببدء إجراءات التحقق ضد خوليو دي لا كروس رييس، الذي وُجدت رخصة القيادة الخاصة به في مكان الجريمة.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٧ - إن معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تميل إلى التفاوت في غواتيمالا. ومع أن ليس من شك في أن النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان تتولى معالجة هذه الحقوق، فمن المسَلَّم به أيضاً أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (MINUGUA) لا تتولى الاشراف على مراعاتها، لكونها غير مشمولة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. كما أنها غير مندرجة في نطاق أنشطة عدد من المنظمات غير الحكومية. وفي غير ذلك، فبالإضافة إلى كون هذه الحقوق مصونة في التشريع المحلي، فهي مشمولة في المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي غواتيمالا طرف فيها.

١ - الحق في أوضاع عمل كريمة ومنصفة

٧٨ - إن دفع الأجور الدنيا التي تحددها الحكومة ما زال يطرح مشكلة في عام ١٩٩٥. وما زال العمال يعربون عن احتجاجهم عن طريق الاستيلاء على العقارات. غير أنه، على نقيض ما حدث في عام ١٩٩٤،

عندما انتهى احتلال مزرعة لا إكساكتا بالعديد من القتلى والجرحى، تفيد جميع القطاعات هذا العام أن عمليات الإخلاء لم تسفر عن وقوع قتلى. وتفيد الشرطة الوطنية أنها تمكنت من إجراء حوارات مع المحتلين وأن ممثلين عن النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للتحقق (MINUGUA) في غواتيمالا قد حضروا العمليات.

٧٩ - وأخبرت وزارة العمل الخبيرة أنه قد تم الاضطلاع في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بدراسة استقصائية عن الأعمال الزراعية في آلتا فيراباس وباخا فيراباس اللتين كانت في عام ١٩٩٤ من بين أشد المناطق تأثراً بهذه المشكلة. وبَيَّنَت هذه الدراسة أن ما يقل قليلاً عن نصف المزارع التي تم استقصاؤها لا تدفع لمزارعيها الأجر الأدنى وقدره ١٤,٥٠ كِتسال. وقالت الوزارة إنها قد شرعت في عملية وِساطة أسفرت عن ارتفاع نسبة المزارع التي تتقيد بوجوب دفع الأجر الأدنى.

٨٠ - كما أفادت الحكومة أنه، بموجب أحكام القرار الوزاري ٩٤/٨٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي يرسي قواعد لتحديث المفتشية العمّالية العامة وتنظيمها، أُنشئت هيئة خاصة من الوسطاء لمعالجة المنازعات العمالية، تُعرَف بوحدة العمل الاجتماعي والوساطة. وقد عالجت هذه الوحدة حتى الآن ما يزيد عن ٥٠٠ حالة، محرزةً نتائج إيجابية.

٨١ - والشكاوى في هذا الشأن تكون عادةً مقترنة بمسائل نقابية أخرى.

٢ - الحقوق النقابية

٨٢ - أخبرت وزارة العمل الخبيرة أنه، بمقتضى أحكام القرار الحكومي ٢٢١ - ٩٥ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، أُدخِلت إصلاحات في اللوائح الناظمة للاعتراف بالشخصية القانونية وإقرار الأنظمة الأساسية وتسجيل النقابات، بهدف التعجيل بخطى الشكليات الإدارية المتعلقة بذلك، وفقاً لسياسة تحديث الخدمات التي تقدمها الدولة.

٨٣ - وتفيد معلومات قدمها الاتحاد العام لعمال غواتيمالا أن ثمة مزارع عديدة على الساحل الجنوبي للبلد نشأت فيها منازعات مع العمال بشأن مطالبات الأجور، وحسبما زُعِم، لإضعاف محاولات التنظيم النقابي. وأفيد في هذا الصدد أنه قد تم فصل ٣٥ عاملاً و١١٠ عمال على التوالي في مزرعتي ميديجين وبوليفيا الواقعتين في تشيكاكاو بسوتشيتيبيكِس. وفي سان رافائيل بانامان وأوفيليا، الواقعتين في سانتا باربَرا بسوتشيتيبيكِس، فُصل ١٥ عاملاً و٤ عمال على التوالي. وفقد ٤٤ عاملا آخرون أعمالهم في مزرعة سانتا أنيتا في بلدية بوتشوتا في تشيمالتِنانغو. وفي حالات مزارع بوليفيا وأوفيليا وسانتا أنيتا، أصدرت المحاكم قرارات تقضي بإعادة العمال المفصولين، إلا أن هذه القرارات لم توضع موضع التنفيذ.

٨٤ - وفي التقرير ٢٩٩ للجنة المعنية بحرية تكوين الجمعيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، الذي نُشر في حزيران/يونيه ١٩٩٥، نظرت اللجنة في عدد من الحالات المتعلقة بغواتيمالا. وأشار التقرير إلى بعثة الاتصال المباشر التي اضطلع بها البروفسور إنريكِه مارين، فنَوَّه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تقليل عدد الشكليات المطلوبة لإنشاء نقابات واختصار الوقت اللازم لذلك، وارتأى ضرورة إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن. كما أشارت اللجنة إلى أفعال التمييز ضد النقابات وحالات الفصل من الخدمة التي

يتعرض لها أعضاؤها، طالبة إلى الحكومة اتخاذ تدابير مناسبة في هذا الشأن. واقترحت اللجنة أيضاً على الحكومة والشركاء الاجتماعيين إنشاء لجنة ثلاثية وطنية.

٨٥ - وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وجدت النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان، في ضوء أحداث وقعت في مطلع هذا العام، أنه قد حدث انتهاك لحقوق ديبورا غوسمان تشوبِن وفيلِكس غونسالِس غونسالِس وخوليو فرانسيسكو كوخ فاسكِس في حرية تشكيل الجمعيات، كما انتُهكت حقوقهم النقابية.

٨٦ - وفي مطلع شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أقامت نقابة عمال الإنارة والطاقة دعوى صناعية على شركة غواتيمالا الكهربائية المغفلة التابعة للدولة (الشركة الكهربائية الغواتيمالية) تطالب باستقالة رئيسها وإلغاء عقود عديدة ادَّعت النقابة أنها ضارة بالشركة. ورداً على ذلك، أمر رئيس الجمهورية الجيش باحتلال مرافق الشركة وأقام اجراءات قضائية على زعمائها لتعريضهم عمل الشركة للخطر.

٨٧ - وتلقت الخبيرة شكاوى عديدة عن تهديدات وُجِّهت إلى زعماء نقابيين وإلى أفراد أسَرهم كذلك. وفي بعض الحالات، وُجِّهت تهديدات محددة إلى أقرباء قريبين لزعماء نقابيين.

٣ - الحق في الصحة

٨٨ - تلقت النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان ٥٠ شكوى متعلقة بالحق في الصحة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٥، مقابل ٥٦ شكوى وردت في الأشهر العشر الأولى من عام ١٩٩٤. ويتصف السجل الأمراضي للبلد بارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال (٥٤ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١ مولود حي) وارتفاع حدوث الأمراض المُعدية والأمراض المتعلقة بسوء التغذية.

٨٩ - وتتحمل وزارة الصحة نحو ٣٠ في المائة من كلفة القطاع الصحي في غواتيمالا، وتتحمل مؤسسة الضمان الاجتماعي ١٥ في المائة منها، ويتحمل القطاع الخاص ٨ في المائة منها. ومقارنةً بالسنة السابقة، زادت وزارة الصحة ميزانيتها بحيث بلغت نسبتها ٨ في المائة من ميزانية البلد الاجمالية. ومن أصل المبلغ المتاح، وقدره ٨٨٧ مليون كِتسال (حوالي ١٣٠ مليون دولار) يخصَّص ٤٩ في المائة للتدابير الوقائية، بينما يخصص ٣١ في المائة منه للأنشطة العلاجية. وقد وجَّه وزير الصحة نظر الخبيرة إلى ما تحقق من منجزات في مجال الوقاية، وأفاد أنه لم تُسجَّل حتى هذا الوقت من عام ١٩٩٥ سوى ٩٠٠ ٦ حالة من حالات الكوليرا، مقابل ٧٠٠ ١٦ حالة في العام السابق. وتم الشروع في تنفيذ برنامج إصلاح قطاعي في مقاطعات آلتا فيراباس وتشيكيمولا وإسكوينتلا، بتمويل من صناديق متجددة الأرصدة بلغ مجموعه ١,٨ مليون كِتسال. كما أصبحت ميزانية الأدوية لا مركزية، الأمر الذي أفضى إلى تحسين التوزيع.

٤ - الحق في التعليم والثقافة

٩٠ - سجلت النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان، في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٥، زهاء ٥٢ شكوى متعلقة بهذا الحق، مقابل ٤٣ شكوى في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبلغت ميزانية وزارة الصحة في عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٥٦٧ ١ مليون كِتسال (حوالي ٢٦١ مليون دولار). ويُرصَد ١ في المائة من الميزانية الوطنية، أي قرابة ٥٠ مليون كِتسال، من أجل برامج محو الأُمّية، وتشمل

٠٠٠ ٤٥٠ طالب. وعلى الرغم من ذلك، فما زال معدل الأُمّية يبلغ ٤٥ في المائة، ويصل إلى ٧٠ في المائة في المناطق الريفية و٧٧ في المائة بين بعض السكان الأصليين.

٩١ - وتعد غواتيمالا ٢,٢ مليون شخص في سن الدراسة، منهم ١,٤ مليون مسجلين في المدارس. ويُدَرَّس ٠٠٠ ١٦٠ من هؤلاء بإحدى اللغات الأصلية. ويوجد ٠٠٠ ٥٢ معلم في التعليم العام و٠٠٠ ٣٠ في مدارس خاصة. وتوجد أربع كليات لإعداد المعلمين يتم فيها تدريب المعلمين الناطقين بلغتين. وشرعت الحكومة في تطبيق سياسة إشراك الآباء في اختيار المعلمين والمفتشين، وهي سياسة تبدو ملائمة لاحتياجات مختلف المناطق ومختلف الفئات الإثنية كذلك. ولا يوجد في غواتيمالا نظام تعليم غير رسمي منظم.

٥ - مشكلة الأرض

٩٢ - احتل الفلاحون مزيداً من المزارع في عام ١٩٩٥، مما أسفر عن حدوث توتر في مناطق عدة وأفضى بالقطاع العام إلى حمل الحكومة على اتخاذ موقف متشدد ضد الفلاحين. وذكرت وحدة العمل النقابي والشعبي (UASP)، التي أيدت عمل الفلاحين، أن المنازعة شملت ما مجموعه ١٠٤ من المزارع. وهناك سببان أساسيان لاحتلال المزارع، وهما: (أ) ادعاءات ملكية الأراضي، وغالباً ما تكون صادرة عن جماعات من السكان الأصليين حُرمت من أراضيها من جانب مَلاّكين محتالين بواسطة مداورات قانونية ومحاباة الحكومة؛ (ب) منازعات عمالية تأييداً للمطالبة بالأجر الأدنى وغيرها من المنافع الممنوحة للعمال.

٦ - البيئة

٩٣ - أحاطت النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان علماً، في مقرر مؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، بحدوث تحطيب غير مشروع في سِيَرّا دِ لاس ميناس ببلدية سان أغوستين أكاساغواستلان في إل بروغرِسو، واعتبرته انتهاكاً للحق الاجتماعي في التراث الطبيعي والبيئة وإعادة التحريج.

٩٤ - ونددت لجنة الاتحاد الفلاحي بقيام مَلاّكي الأراضي بتحويل مجرى نهر كويولاتِه في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، مما تسبب في الانغمار التام لقرى ومزارع في سانتا آنا ميختان وكانوغيتاس ولا سابَنا ومونتِ ليون وإلى مورا وسانتا أوديليا. ولم تقم أي من السلطات التي اشتكت إليها اللجنة باتخاذ أي إجراء.

جيم - الفئات الضعيفة

١ - الغالبية وقوامها السكان الأصليون

٩٥ - على الرغم من أنه قد يبدو أمراً متناقضاً، فإن الغالبية في غواتيمالا هي فئة ضعيفة. والواقع أن المجتمع الغواتيمالي نفسه هو من الضعف بحيث أنه شديد التعرض للمخاطر. فمن بين كل ١٠٠ من أطفال السكان الأصليين الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٢ سنة، لا يوجد سوى ٣٠ طفلاً مسجلين في المدارس الابتدائية، مقابل ٧٣ في المائة من أطفال غير السكان الأصليين. ولا يوجد سوى ٦ من بين كل ١٠٠ من أبناء السكان الأصليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة و١٨ سنة مسجلين في المدارس الثانوية، بينما تبلغ هذه النسبة ٣٢ في المائة بين السكان غير الأصليين. وتبلغ نسبة التسجيل في الجامعة بين السكان

الأصليين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و٣٤ سنة ١,٨ في المائة، بينما تبلغ ٨ في المائة في هذا القطاع من السكان غير الأصليين.

٩٦ - وكان من المأمول إبطال الاستبعاد الذي تعانيه شعوب المايا، بالتوقيع، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، على الاتفاق الذي، إضافة إلى اعترافه بهوية شعوب المايا والغاريفونا والخينكا في إطار وحدة الأمة الغواتيمالية، يلزم الحكومة باتخاذ تدابير لمكافحة ما تعانيه هذه الشعوب، وخاصة نساء السكان الأصليين، من تمييز قانوني وفعلي. ويعترف الاتفاق بالحقوق الثقافية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بإعادة الأراضي المشاعية والتعويض عن الحقوق، يدعو الاتفاق إلى اتخاذ تدابير مثل تعليق منح سندات تَمَلُّك إضافية فيما يتعلق بممتلكات طالبت مجتمعات السكان الأصليين المحلية بحقوقها فيها، وتعليق قانون التقادم المسقط فيما يتعلق بأي إجراء ينطوي على نهب مجتمعات السكان الأصليين المحلية، ووضع إجراءات تعويض في حال انقضاء مدة هذا القانون. ومن بين تدابير أخرى تتعهد الحكومة باتخاذها، القيام، بالتشاور مع السكان الأصليين، بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالحقوق في الأراضي تتولى دراسة ووضع واقتراح أنسب الترتيبات والاجراءات المؤسسية. وستتألف اللجنة من ممثلين عن الحكومة وعن منظمات السكان الأصليين. ومن المقرر أن يبدأ نفاذ هذا الاتفاق لدى التوقيع على اتفاق سلم.

٩٧ - ومع عدم الاخلال بقرار المحكمة الدستورية بأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة منسجمة تماماً مع الدستور الغواتيمالي، فإن أعضاء الكونغرس، وبصفة رئيسية الأعضاء منهم في لجنة حقوق الإنسان [الغواتيمالية]، قد أبلغوا الخبيرة عدم رغبتهم في إقرار الاتفاقية نظرا لأنها "ليست حلا". بل ارتأوا بدلاً من ذلك زيادة تطوير المادة ٧٠ من الدستور. على أي حال، فإن المناقشة قد تأرجحت بين بدائل مختلفة طيلة سنوات، ولم يتخذ أي قرار في هذا الشأن.

٩٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أقام أعضاء لجنة التنسيق الوطنية للسكان الأصليين والفلاحين (CONIC) اعتصاماً في الكونغرس للاحتجاج على عدة قرارات، منها قرار عدم مصادرة مزرعة إل خايبال في سولالا، وعلى عدم اتخاذ قرارات أخرى، كإقرار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

٢ - المشردون

٩٩ - إن اتفاق إعادة توطين فئات السكان المشردين من جرّاء النزاع المسلح، الذي وقعته الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قد دعا إلى تنفيذ الالتزامات المعقودة من خلال مشاريع محددة من المقرر دراستها وتنفيذها من قبل لجنة فنية مؤلفة من ممثلَين حكوميَين اثنين وعضوين معينين من قبل فئات السكان المشردين وممثلين اثنين عن الجهات المانحة والعاملين في مجال المعونة ووكالات التعاون الدولي بصفة استشارية. ويمثل الحكومة في اللجنة كل من السيد آلفَرو كولوم، ممثل الصندوق الوطني للسلم (FONAPAZ)، والسيد فارغَس، نائب وزير الزراعة؛ ويمثل فئات السكان المشردين كل من السيد ماركُس راميرِس فارغَس والسيد ألفونسو باورِ بايخا.

١٠٠ - وقام الممثلون عن المنظمات التابعة للجمعية الاستشارية لجماعات المشردين بعرض مسائل أخرى على الخبيرة، منها حق هذه الجماعات في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وسياسة الحكومة المتمثلة في عدم عرض المشاريع على اللجنة الفنية. وانسحب ممثلو هذه الجماعات من اللجنة احتجاجاً على مذبحة خامان.

(أ) جماعات السكان المقاومين (CPRs)

١٠١ - لم يُتح للحكومة وجماعات السكان المقاومين (سيَرّا وإخكان وبِتين) لا المكان ولا الوقت اللازمين لتجديد حوار انقطع بينهم في أواخر عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من ذلك، قررت جماعة السكان المقاومين في إخكان الظهور على الملأ في عام ١٩٩٤، ثم أعقبتها في ذلك جماعة السكان المقاومين في بِتين في عام ١٩٩٥. غير أن انعدام الاتصال الفعال مع السلطات قد ترك فراغاً في مجال الرعاية الصحية، التي تقدمها مؤسسة أطباء بلا حدود الفرنسية لجماعة السكان المقاومين في سيَرّا؛ كما ترك فراغاً في مجال التعليم. وعلاوة على ذلك، فلم يُحرز تقدم في تزويد أفراد هذه الجماعات بأوراق هوية، حيث يواجهون مشاكل في التعريف بأنفسهم كلما طلبت إليهم قوى الأمن ذلك. وفيما يتعلق بجماعة السكان المقاومين في سَيرّا، ما برحت سلطات البلدية والجيش تحقق في مواجهة وقعت بين أهالي القرية وأعضاء هذه الجماعة بسبب ما أفيد عن قيام أعضاء الجماعة بالاستيلاء على أراضي أهالي القرية.

(ب) المهَجرَّون داخليا

١٠٢ - لم تتغير في السنة قيد النظر الحالة المعروضة في التقرير السابق فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية للمهجرين داخلياً. فقد كان أعضاء مستوطنة ماريو أنطونيو دِيَّس، القائمة على أراضٍ يملكها البنك الوطني للإسكان (BANVI)، قد هُدِّدوا بالطرد من منازلهم في عام ١٩٩٤، وحصلوا، بمساعدة اللجنة الوطنية لرعاية العائدين واللاجئين والمهَجرَّين (CEAR)، على وعد بإعادة توطينهم وتعويضهم مالياً. غير أنهم لم يحرزوا أي تقدم في مَطالبهم. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، ونظراً لعدم التوصل إلى حل لهذه القضية، انتقلت الأُسَر الـ ١٦٠ إلى مشروع سانتا إيسابيل الثانية السكني في فيجا نويفا، الذي كان قد خُصِّص لهم مبدئياً.

١٠٣ - وإلى جانب المسائل المتعلقة بعدم كفاية الأوضاع المعيشية، عرض ممثلو المجلس الوطني الغواتيمالي للمهَجرَّين (CONDEG) على الخبيرة شكوى عن اضطهاد المهَجرَّين ومضايقتهم على أيدي أعضاء دوريات الدفاع المدني عن النفس (PACs) وعلى أيدي المفوضين العسكريين. وعليه، ففي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قام راميرو كوي لوبِس وخوسيه غوادالوبِ كَعال وليوناردو كعَال وغوبِرسيندو كعَال وخوان كييخ إيخيم إيكو، وهم مفوضون، عسكريون وأعضاء في دوريات الدفاع المدني عن النفس (PACs)، برفع دعوى على ألبِرتو إيكو، وهو أحد المهَجرَّين الذين يتلقون مساعدة من المجلس الوطني الغواتيمالي للمهَجرَّين، (CONDEG) متَّهمين إياه بالانتماء إلى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (URNG). وقام المفوَّض العسكري راميرو لوبِس كوي بتوجيه الاتهام ذاته إلى أنطونيو بوب من بلدية سایاختشيه في بَتين في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ كما قام الرئيس السابق لدوريات الدفاع المدني عن النفس (PACs)، توماس كابير مِندِس من كانتون تشونيما ببلدية تشيتشيكا ستِنانغو في كيتشيه بتوجيه هذا الاتهام إلى خوسيه سوي مِندِس في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥.

١٠٤ - وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، قام رجال الشرطة باستخدام العنف في إخلاء نحو ٥٠٠ شخص، من بينهم مهجرون داخليا وسكان من ذوي الدخل المحدود، من منازلهم الواقعة في الشارع الثاني عشر، مقابل مكاتب البنك الوطني للإسكان في مدينة غواتيمالا. وعلى الرغم من اختلاف روايَتي المجلس الوطني الغواتيمالي للمهجرين (CONDEG) ووزارة الداخلية عن أسباب الاخلاء، فكلاهما متفقتان على أنه لم يَخلُ من حدوث إصابات.

(ج) اللاجئون

١٠٥ - في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قام نحو ٠٠٠ ٢٥ من الغواتيماليين الموجودين في المنفى في المكسيك، الذين لم تعترف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهم بوصفهم لاجئين وانضموا معاً لتشكيل رابطة اللاجئين المشتتين من غواتيمالا (ARDIGUA)، بالاحتجاج على عدم دعم عودتهم إلى غواتيمالا. وقالوا إنهم كانوا قد تقدموا، قبل ذلك بعام، بطلب إلى الرئيس راميرو دِ ليون كاربيو للحصول على قروض لشراء أراضٍ ولم يتلقوا رداً. وأفادت الحكومة أنه يجري الاضطلاع بدراسة تقييم فني. وفي ١٧ آب/أغسطس، بدأ أعضاء الرابطة المذكورة إضراباً عن الطعام لحمل السلطات على الاعتراف بمحنتهم واتخاذ الاجراءات المناسبة. وفي نهاية المطاف، حصلوا على القروض المطلوبة.

١٠٦ - من بين اللاجئين الغواتيماليين المتواجدين في المكسيك، البالغ عددهم ٣٢٥ ٣٧، ويعيشون في مخيمات في تشياباس وكينتانا رو وكامبيتشِ، قامت نحو ١٦١ ٣ أُسرة يبلغ مجموع عدد أفرادها حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص بتنظيم أنفسها في لجان دائمة مكونة من ثلاث مجموعات من العائدين، حددت بالمجموعات الشمالية الغربية والشمالية والجنوبية.

(د) العائدون

١٠٧ - عاد حوالي ٠٠٠ ٢٩ لاجئ إلى غواتيمالا منذ توقيع اتفاقات ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وعاد كثير من اللاجئين في عام ١٩٩٥، منهم ٩٦٥ ٨ شخصاً في الأشهر العشرة الأولى منه. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، استوطن ٢٨٢ شخصاً في مجتمع إخكان غراندِ في مقاطعة كيتشيه؛ وفي ٧ آذار/مارس، استوطنت مجموعتان، الأولى قوامها ١٤٢ شخصاً، في مجتمع مومولاك ببلدية باريجاس في مقاطعة وِوِتِنانغو، والثانية قوامها ١١٩ شخصا في إخكان تشيكيتو في كيتشيه. وفي ٢٤ آذار/مارس، انضم ٣٩٧ شخصا إلى المجموعة التي كانت قد انتقلت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى فراي بارتولوميه دي لا كاسَس في آلتا فيراباس؛ وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، استوطن ٨٧٠ شخصا في إل كِتسال ببلدية لا ليبِرتاد في بِتين؛ وفي ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، انتقل ٣٦٠ شخصاً إلى لا بروفيدِنسيا في إسكوينتلا؛ وفي ٢١ نيسان/أبريل و٥ أيار/مايو ١٩٩٥، استوطن ٣٢٧ ١ شخصا في عدة مجتمعات محلية في إخكان، وانضم إليهم ٥٥ شخصاً آخرون؛ واستوطن ٦٧٤ شخصا في إسمِرالدا ببلدية دولورِس في بِتين، بينما وفد ٥٨٢ شخصا آخرون في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى منطقة تشانكولين ببلدية باريجاس في وِوِتِنانغو، ووفد ١٨٥ شخصاً إلى عدة مجتمعات محلية في إخكان بكيتشيه في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.

١٠٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، نشرت اللجنة الوطنية الخاصة لرعاية العائدين واللاجئين والمهجرين تقريرا عنوانه: "عامان من تقديم المعونة للمشردين". ويفيد هذا التقرير أنه قد عاد ٨٨٢ ١٢ شخصا إلى غواتيمالا في الفترة بين ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥. كما يفيد أن عام ١٩٩٥ كان عام العودة بأعداد كبيرة، نظراً لأن ٣٧٦ ٥ شخصاً قد عادوا في فترة خمسة أشهر، ويُتوقع عودة ٠٤٨ ٦ شخصا آخرين. وذكر التقرير أنه قد قُدِّمت قروض من أجل شراء أراضٍ لتوطين العائدين بأموال حكومية. وبغية الشروع في عدد من المشاريع الزراعية، استثمر صندوق إعادة الإشراك في العمل والانتاج (FORELAP) ما يزيد عن ٣٢ مليون كِتسال، وهو مبلغ يكفي لشراء ثمان مزارع في مقاطعات آلتا فيراباس و وِوِتِنانغو وبِتين. وقُدِّم ٢٠٠ من القروض الفردية الاضافية لمساعدة ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ شخص في المجموع. وفي الوقت ذاته، قام المعهد الوطني للتحويل الزراعي (INTA)، من خلال الصندوق الوطني للأراضي (FONATIERRA)، بشراء مزرعة في مقاطعة إسكوينتلا بمبلغ ٨,٥ مليون كِتسال، لمساعدة ٣٦٠ عائدا.

١٠٩ - وعلمت الخبيرة من مدير اللجنة الوطنية الخاصة لرعاية العائدين واللاجئين والمهَجَّرين (CEAR) أن صندوق إعادة الاشراك في العمل والانتاج (FORELAP) قد أصدر قروضاً في عام ١٩٩٥ من أجل شراء ٩٥٢,٥ ١٧ هكتار من الأراضي، بما تعادل قيمته ٤,٥ مليون دولار، لصالح ٩١١ أُسرة. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت مسائل الأراضي تدعو إلى القلق. والمشكلة الرئيسية أثناء بعثة الخبيرة كانت تتعلق بالعائدين الذين يطالبون بأراضٍ في كايبيل بالام وسانتا ماريّا دولورِس، لكنهم مستعدون للتخلي عن مطالباتهم، نظرا لكون الأراضي مشغولة، لقاء مزارع في بِتين. أما فيما يتعلق بالمسائل العملية الروتينية، فإن اللجنة الوطنية لرعاية العائدين واللاجئين والمهجرين ما زالت تواجه مشاكل في توزيع الغذاء، نظراً لعدم توافر سوى أربع مركبات لنقله. وما زالت الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الدولة عاجزة عن الوصول إلى العائدين من السكان. وبَيَّنت اللجنة أن ثمة مشروعا للتوعية في مجال حقوق الإنسان من المقرر أن يتم الاضطلاع به بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (MINUGUA)، وأقرَّت بأن منظمتي أطباء العالم وأطباء بلا حدود تقومان بمعالجة المشاكل الصحية للمجتمعات المحلية.

١١٠ - وإلى جانب هذه المسائل جميعها، التي لا بد للحكومة أن تتصدى لها بفعالية في ضوء التزاماتها بمقتضى اتفاقات ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ثمة عامل واحد بات ذا أولوية من الناحية العملية، هو أمن العائدين. فالأحداث المتعلقة بالمفوض العسكري راوول مارتينِس والتي وقعت في كايبيل بالام في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وشملت اعتقال موظفين رسميين وطنيين ودوليين اعتقالاً غير قانوني، تعطي بعض الفكرة عن هشاشة مناخ العودة. غير أن المذبحة التي وقعت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في خامان تشكل أهم حوادث انتهاك حقوق اللاجئين/العائدين في أمريكا اللاتينية. وفي الواقع أن رسالة التفاهم التي وقَّعتها حكومة غواتيمالا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، واتفاقات ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ التي وقعتها اللجنة الوطنية لرعاية العائدين واللاجئين والمهجرين (CEAR) واللجان الدائمة لممثلي اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك، بكفالة المجتمع عامَّةً والمفوضية خاصَّةً، قد أُخِلَّ بها، حيث تنص هذه الصكوك على أن تتم العودة في ظروف تحفظ الكرامة والسلامة للعائدين، وأن تشكل هذه العودة حلاً مستديماً لمشكلة اللاجئين. كما أُخِلَّ بحق العائدين في عدم التمييز ضدهم، ممارسة لحقوقهم الأساسية، لسبب أنهم كانوا لاجئين. كما أُغفل الطابع المدني والسلمي للعودة وأُغفلت الضمانات الأمنية.

٣ - الأطفال

١١١ - على الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل، التي صدَّقتها غواتيمالا، تعتبر الأشخاص دون سن الثامنة عشرة أطفالا، فإن هذا لا يتجلى على أرض الواقع. فهناك غياب تام للسياسات المتعلقة بالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٨ سنة. وما يلبث الأطفال أن يعتبروا راشدين لأغراض العمل والاعالة ويُعاملون كذلك من جانب السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين وإضافة إلى ذلك، تـُبـَيـِّن الاحصاءات أن ثلاثة أطفال من بين كل عشرة يتعرضون لإساءة معاملة جسدية على أيدي أقربائهم أو أولياء أمرهم.

١١٢ - وتفيد دراسة عنوانها "غواتيمالا، تحليل الحالة" أعدتها اليونيسيف في آذار/مارس ١٩٩٥ أن حوالي ٠٠٠ ٩٥٠ من الأطفال والشباب يعملون بدلاً من تلقيهم العلم المناسب لسِنّهم، بينما يمارس ٠٠٠ ٢٤٠ من الأطفال أنشطة كسب هامشية، مثل السرقة والدعارة والتـَسـَوُّل.

١١٣ - وعلمت الخبيرة، في النيابة العامة للدولة، بوجود مؤسسة تـُعرَف بـ "الأُسرة والمرأة والطفل"، يعمل موظفوها على حماية الأطفال. كما علمت أنه، في غياب أي تشريع تنظيمي، تفتقر هذه الأنشطة إلى أي إطار قانوني. أما النيابة العامة المعنية بحقوق الإنسان، فقد أنشأت مكتباً للدفاع عن حقوق الأطفال، لضمان احترام حقوقهم واتخاذ تدابير تتعلق بصفة رئيسية بسوء معاملتهم والتنسيق بين أنشطة لجنة تعزيز اتفاقية حقوق الطفل (PRODEN) ومشروع دعم أطفال الشوارع.

١١٤ - وفي عام ١٩٩١، شرعت لجنة تعزيز اتفاقية حقوق الطفل (PRODEN) في إعداد مشروع مدونة للأطفال والأحداث، وفاءً بما تعهدت به غواتيمالا من التزامات بموجب اتفاقية حقوق الطفل. هذا المقترح، الذي حرصت اليونيسيف على العمل على اعتماده، يقـَسـَّم إلى ثلاثة أجزاء، أولها يتناول المبادئ الأساسية للتشريع، فيحدد الحقوق والواجبات ويعـَيـِّن الخطايا، والثاني يرسي الاجراءات المناسبة لكفالة وضمان تنفيذ القواعد المحددة في الجزء الأول، أما الجزء الثالث فينظم الاجراءات الادارية والقضائية لحماية الأطفال والأحداث الذين تعرضت حقوقهم الانسانية للتهديد أو الانتهاك، بغية تيسير إعادة اندماجهم في المجتمع. هذا المقترح، الذي عـُرض على الكونغرس في مطلع عام ١٩٩٥، يلقى معارضة من بعض القطاعات التي تجادل بعدم جواز إخضاع الأطفال إخضاعا تاما للقانون نظرا لعدم نضجهم. ومن المأمول أن يتم التمييز بين القدرة الفعلية والقدرة القانونية، بحيث يتم الاعتراف بأن عجز الأطفال من حيث القانون المدني هو فقط عجز فعلي، الأمر الذي لا يمنعهم من حق التمتع بالحقوق الأساسية أو ممارسة هذه الحقوق، المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، التي تحظى بالأسبقية في الدستور الغواتيمالي نفسه.

٤ - النساء

١١٥ - إن المجتمع الغواتيمالي يتصف بالتناقض في النهج الذي يتـَّبعه إزاء المرأة. فوفقا للتقاليد الموروثة عن الأجداد، تـُستثنى المرأة من اتخاذ القرارات، بل وحتى من الفرص التعليمية (معدَّل الأُمـّية بين النساء أعلى كثيراً منه بين الرجال). فهو مجتمع يعكس بدرجة كبيرة جداً وجهة نظر الذكور، وخاصة فيما يتعلق بالسلطة. بيد أنه يوفر أيضا أمثلة عن نساء كـُنَّ نشطات حتى في أوقات الحزن الشديد. وأحد الأمثلة التوضيحية البليغة في هذا الشأن هو لجنة التنسيق الوطنية لأرامل غواتيمالا (CONAVIGUA). وفي عالم من الرجال، فإن الحائزة لجائزة نوبل للسلم، ريغوبرتا منتشو توم، والزعيمات من السكان الأصليين روساليا

تويوك وروساريو بو ونينيت مونتِنِغرو من جماعة التعاضد، وإيلين ماك نفسها، قد تَحَدَّين الهياكل الاجتماعية دون التخلي عن أُسَرِهِنَّ.

١١٦ - وثمة غياب واضح لأية سياسة فعالة، بل وحتى سطحية، فيما يتعلق بتكافؤ الفرص. وما برح النائب العام المعني بحقوق الإنسان يتولى، منذ عام ١٩٩١، تنظيم مكتب الدفاع عن المرأة التابع له، سعيا إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وقد تركَّز هذا العمل في خمس مجالات، هي: البحوث والتعليم والنشر، والمجال القانوني والاجتماعي، وعلم النفس، والمسائل المتصلة بالعنف، والمسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما أشير سابقا، فإن مكتب الأسرة والمرأة والطفل التابع للنيابة العامة للدولة يتولى معالجة حالات العنف المنزلي.

١١٧ - ولا تفَرِّق غواتيمالا بين انتهاكات حقوق الإنسان عامة وانتهاكات حقوق المرأة خاصة. بيد أن نصيب المرأة عادة هو أن تعاني انتهاكاً لحقوقها، شأنها في ذلك شأن المرأة في مجتمعات أخرى، الأمر الذي تترتب عليه معاناة لا نهاية لها لأية إمرأة. ومما يزيد هذه الحالة تفاقماً أن المعتقدات الشعبية تجعل من الصعب الحيلولة دون ذلك، بل وحتى التحدث عن هذه الحالة بصدق.

ثالثا - التوصيات

١١٨- لا توفر الحالة الوارد وصفها في الفصل السابق أية أسباب للقول بحدوث تحسن في الأداء أو حتى تحسن المناخ العام في السنة الماضية فيما يتعلق بفرص التمتع بحقوق الانسان المشمولة بحماية القانون العرفي وقانون المعاهدات الملزمة لغواتيمالا، وممارسة هذه الحقوق. ويعني ذلك، في حد ذاته وبالنظر الى الدور الرادع والوقائي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق، أن الحالة قد ازدادت سوءا. ولذلك، من الضروري تحديد المجالات التي توجد بها معظم أوجه القصور والتي تتطلب مبادرات وبرامج تهدف الى ازالة العوائق الهيكلية التي تحول دون إعمال حقوق الانسان، أو التقليل من هذه العوائق الى حد بعيد.

ألف - المؤسسات في دولة تحكمها قاعدة القانون

١١٩- شهدت بداية الانتقال الى الديمقراطية في عام ١٩٨٥ تحوُّل ادارة عدد من المؤسسات الحكومية الى أيدي المدنيين بعد أن كان يديرها العسكريون الموجودون في السلطة وقتئذ. ودون المساس بالتقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية، لا يزال للعسكريين تأثير حاسم على سير الشؤون العامة. فليست السلطة الفعلية والسلطة الرسمية متطابقتين في جميع الأحوال. وتدل السلطة التي يمارسها التنظيم العسكري على أن هذا التنظيم هو المنظمة الوحيدة التي لها حضور في جميع أنحاء البلد وأنها تتسم بكفاءة بالغة. وما انتشار العناصر المسلحة التي لها شكل من أشكال الارتباط بالجيش، وانتشار دوريات الدفاع المدني عن النفس، والمفوضين العسكريين، إلا جزء من معالم الصورة العامة التي يعتبر فيها الحق في حمل السلاح حقا مكرَّسا في الدستور وتتزايد ممارسته على نطاق يتسع بمرور الوقت. ويُفترض أن هذا الحق يوفر الحماية من العنف الاجتماعي المنتشر على نطاق واسع، وهو حقيقة واقعة ويتفاقم بفعل العنف الذي تصطنعه شتى الجماعات غير المشروعة التي تجد مناخا مؤاتيا لتنفيذ أنشطتها. ويساعد على ذلك أن حالات الإفلات من العقاب تتزايد باطراد وعلى نطاق واسع، وهي الحالات التي تصفها الحكومة بأنها "هيكلية" أو "غير

مخادعة" وتحاول مكافحتها بانشاء عدد متزايد من الهيئات المخصصة وبتعديل الأحكام السارية. ونتيجة لذلك، لا يوجد مصطلح رسمي لوصف الفعل الذي لا يتمشى مع القانون.

١- توزيع السلطات

١٢٠- لن يدهش أحد لمعرفة أن العسكريين في غواتيمالا يمارسون سلطتهم في جميع أنحاء البلد من خلال الجيش والمؤسسات المدنية التي نجحوا في تطويرها (المصارف، التلفزيون، الاذاعة، المدارس، الخ.)، وتركيز الاستخبارات الحكومية ونشر الوحدات المسلحة ذات الارتباط بالجيش بدرجة كبيرة (المفوضين العسكريين) أو قليلة (دوريات الدفاع المدني عن النفس). وفي ظل هذه الظروف، يجب تقليص حجم السلطة العسكرية كيما تتناسب مع حجم البلد الفعلي، مع مراعاة نطاق التزامها الأساسي الذي يجب أن تتعهد به تجاه تطبيق النظام الديمقراطي، ألا وهو الخضوع التام للسلطة المدنية.

١٢١- وقد أعلن رئيس الجمهورية، في البيان الذي ألقاه بمناسبة "يوم الجيش"، الغاء نظام "المفوضين العسكريين" معترفا في الوقت نفسه "بالجهود التي بذلها جميع المواطنين الذين عملوا كمفوضين عسكريين للدفاع عن الدولة في أصعب أوقات المواجهة الداخلية". غير أنه أكد على أنه "مع تطوير المؤسسات وتعزيز النظام القانوني، وعلى أساس افتراض أن السلم سيستمر، لم تعد هناك حاجة لوجود المفوضين العسكريين لأن البلد يلاحظ في جميع أنحائه نشوء الوجود الحكومي والسلطة المحلية اللذين يجب تدعيمهما". وكان قرار رئيس الجمهورية بالغاء نظام المفوضين العسكريين قرارا مهما. وكانت الخبيرة قد طالبت، في تقريرها السابق، بالغاء هذه المؤسسة. ونظرا للتأكيد على هذه الارادة السياسية، فإن الحاجة تقتضي الآن اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لإنفاذ هذه الارادة. ومن ثم، يكون من الضروري أن يُملأ في أسرع وقت ممكن الفراغ المؤسسي الناتج عن ذلك، بسلطات مدنية يجب تدعيمها، ولا سيَّما على صعيد البلديات والدوائر. ويتعين على رئيس الجمهورية أن يكفل إنفاذ قراره في جميع أنحاء البلد لأن ذلك سيساعد على القضاء على حالات الإفلات من العقوبة التي ولَّدتها أنشطة المفوضين بمرور الوقت، وهي حالات الافلات من العقوبة التي تؤكدها الأحداث المتعلقة بحالة راؤول مارتينيز والتهمة الموجهة الى فيكتور رومان بقتل القَس ساكيك.

١٢٢- ويظل صحيحا كل ما ورد في التقارير السابقة بشأن دوريات الدفاع المدني عن النفس وضرورة حلِّها. بل ان الخبيرة اطلعت، في هذا العام، على أكثر الحجج المحافِظة الداعية الى الابقاء على هذه الجماعات. وقد وردت هذه الحجج أيضا في خطاب ألقاه أحد أفراد دوريات الدفاع المدني عن النفس في احتفال من احتفالات "يوم الجيش" وأشاد فيه بالدور المضاد للتمرد الذي قامت به تلك الدوريات، ورفض الاتهامات بحدوث انتهاكات لحقوق الانسان. ومع ذلك، وُجهت الى أفراد تلك الدوريات في عام ١٩٩٥ تهم بارتكاب جرائم تشكل، إن هي أفلتت من العقوبة، انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وعلاوة على ذلك، اختَّلت دوريات الدفاع المدني عن النفس بنصوص اتفاقات ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بشأن عودة اللاجئين والغواتيماليين والموظفين الدوليين الذين حرموا من حريتهم بشكل تعسفي. ويجب أن يخضع الجيش هذه الدوريات للمراقبة لحين حلِّها وإلا أصبح من المتعذر منعها من أن تسيطر على القانون لصالحها. وفي عام ١٩٩٤، طلب مفوض حقوق الانسان من البرلمان حل دوريات الدفاع المدني عن النفس؛ وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، قرر النائب فرنسيسكو فياغران كرامر، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، أن يعرض على البرلمان بكامل هيئته مشروع القانون المتعلق بحل هذه الدوريات نهائيا، على أن يبدأ سريانه بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق السلم. ولكن لم يُتخذ أي قرار بشأن هذه المسألة.

١٢٣- وتحتاج حكومة غواتيمالا الى وجود ادارة حكومية للاستخبارات. فحتى الآن، كانت الاستخبارات العسكرية هي التي تضطلع بهذا العمل؛ ولم تغير التنظيم والعادات التي تعود الى فترة الحكومات العسكرية التي كانت قائمة بحكم الواقع. ولا يزال الاقتراح المتعلق بانشاء أمانة للاستخبارات، والمقدم الى البرلمان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، معروضا على هذه الهيئة حتى الآن دون البت فيه على الرغم من إدخال تعديلات عليه؛ من ذلك، على سبيل المثال، الغاء بند يتعلق بسرية الأنشطة؛ كما أن الاقتراح يتضمن بندا يعتبر أن من الضروري الإبقاء على السيطرة المزدوجة المدنية-العسكرية، مما يدحض مزاعم التحوُّل الى الحكم المدني بدلا من الحكم العسكري. ولا تبدو الوحدات الحكومية المتخصصة مقتنعة بأن هناك في نهاية الأمر ضرورة فعلية لقصر نشاط الاستخبارات العسكرية على المسائل العسكرية فقط وإنشاء ادارة للاستخبارات المدنية الخالصة؛ والواقع أن خبراء الاستخبارات في قصر الرئاسة ذاته يرون أن المجتمع المدني ليس مهيَّأً بعد لتقبل مثل هذا التحوُّل.

١٢٤- وبسبب اختلاف الآراء بين الحكومة والخبراء فيما يتعلق بطبيعة عمل موظفي رئاسة الجمهورية العموميين كانت المحادثات التي جرت حول هذا الموضوع غير مثمرة. وتجب الاشارة مرة أخرى الى أن تحويل هذه الادارة الى ادارة للدعم المدني لرئيس الجمهورية من شأنه أن يقيِّد، الى حد بعيد، سلطة العسكريين في مجتمع تتمتع فيه هذه السلطة بتأثير حاسم.

١٢٥- ويجب على الجيش الغواتيمالي أن يعدِّل برامجه التدريبية. ولا يقتصر هذا الاقتراح على مجرد تضمين هذه البرامج محتوى يتعلق بالصكوك الدولية لحقوق الانسان، وإنما يقضي بأن يكون تعليم الجنود معتدل النزعة كيما يتمكنوا من معرفة الفرق بين المدنيين والمتمردين ويغيروا موقفهم تجاه استخدام السلاح. وهذا هو الدرس المأساوي الذي يُستخلص من الأحداث التي وقعت في إكسامان.

١٢٦- ويجب التأكيد هنا، مرة أخرى، على أن تسجيل تراخيص حمل السلاح ينبغي أن يكون من اختصاص السلطات المدنية، وأن تكون هناك قواعد صارمة تتعلق بعيارات الأسلحة النارية وشروط الترخيص بحملها.

٢- اقامة العدل

١٢٧- غني عن البيان أن السلطة القضائية مهمة كوسيلة لتسوية المنازعات في المجتمع، بما أنها تشرف على تطبيق معايير السلوك التي يجسدها النظام القانوني، وبوصفها ضامنة لحقوق الانسان.

١٢٨- وفي غواتيمالا، لا تستخدم هذه الآلية استخداما كافيا. فهناك دعاوى كثيرة متراكمة أمام نظام المحاكم الذي لا يغطي جميع أنحاء البلد، وهناك نقص في الموارد البشرية؛ كما أن أعضاء السلطة القضائية يتعرضون للتخويف اذا توخوا الحزم في تطبيق القانون؛ وكل هذه العوامل أدت الى تكوين صورة تتسم بعدم الكفاءة وتحاول السلطات تحسينها من خلال انشاء لجان مخصصة لكل قضية اكتملت أركانها. ولا يضطلع مكتب المدعي العام بادارة ممارسة الحق في اقامة الدعاوى بشكل يحقق نتائج حاسمة من حيث الوقت والشكل. ونتيجة لذلك، يتبادل القضاة وممثلو النيابة اللوم على أوجه القصور التي تُنسب للنظام القضائي. وفضلا عن ذلك، فإن المناخ الاجتماعي الذي ينتشر فيه العنف والعدد الهائل من الأسلحة التي في حوزة الجمهور يدخلان الخوف في قلب جميع المسؤولين عن اقامة العدل. وتسهم كل هذه العوامل، بالاضافة الى

التأثير الحاسم والواسع النطاق لمحاور أخرى من محاور السلطة، في نشوء حالات الإفلات من العقوبة التي يعترف الجميع بوجودها ولكن لم يقرر أحد معالجة أسبابها الجذرية.

١٢٩- وفي ظل هذه الظروف، من الضروري أن تكفل الدولة أمان واستقلال ونزاهة جميع أعضاء السلطة القضائية؛ ولهذا الغرض، يجب على الحكومة أن تقضي، بموجب القانون، على أي تدخل لا مبرر له في هذا المجال. ويجب الغاء الولاية القضائية للعسكريين وإعلان عدم اختصاصهم بالنظر في انتهاكات حقوق الانسان. ويجب أيضا ازالة جميع العقبات التي تحول دون اقامة العدل على الوجه الصحيح، كما يجب كفالة الأمان لجميع الأطراف في الدعاوى (الخصوم، والشهود، والخبراء). ولابد أن يؤدي تحسين المعايير المهنية في هذا المجال من خلال إنشاء مجلس قضائي عام، وتعزيز معهد الدراسات القضائية، وتحسين الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية - وهي توصيات سبق تقديمها (وإن لم تأخذ بها الحكومة)- مع الحد من تدخل سائر السلطات ومحاور السلطة التي تعيق تطبيق القانون، الى تحسن ملحوظ في النظام القضائي. وفي المجال نفسه، من شأن انشاء مجلس قضائي عام أن يخفف عن المحكمة العليا عبء مسؤولية الاشراف على المحاكم وأن يسمح لها بالتفرغ لعملها بوصفها الجهاز القضائي الأعلى. وبالاضافة الى ذلك، يجب تعديل نظام اقامة العدل في مجمله، وزيادة عدد النساء العاملات في أجهزته، كيما يتمشى مع الحالة الراهنة للبلد الذي تعتبر أغلبية سكانه سكانا أصليين.

١٣٠- وينبغي أيضا أن تنطبق اعتبارات الأمان والاستقلال والنزاهة على مكتب المدعي العام، الذي يضطلع بمسؤولية أساسية عن اجراء التحقيقات والملاحقات الجنائية. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تساعد ازالة العقبات المشار اليها أعلاه على زيادة فعالية اجراءات الملاحقة الجنائية، وذلك بتحريرها من المؤثرات الخارجية وغير المؤاتية. ودون المساس بالعمل المنجز حتى الآن، يبدو من الضروري اعادة تنظيم قنوات الاتصال وترتيبات التعاون مع قوات الأمن بغية تعزيز كفاءة أعضاء النيابة.

٣- مسؤولو إنفاذ القوانين

١٣١- إن نزع الطابع العسكري عن نشاط قوات الشرطة والأمن، وتحسين معايير مهنتهم والاستغناء عن العناصر غير المرغوب فيها هي أهداف ينبغي السعي الى تحقيقها بشكل متواصل في حالة غواتيمالا. فهناك شكاوى كثيرة جدا من الفساد في الشرطة الوطنية. ففي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، أبلغت اللجنة المخصصة المعنية بالشرطة الوطنية عن حالات بيع الوظائف في قوات الشرطة خلال الجزء الأخير من ولاية الوزير السابق بارينيللو. ويشمل ذلك منح وظائف في القوة المعروفة باسم قوة رد الفعل السريع مقابل ١٥٠٠ كيتزال الى أشخاص أميين، وأشخاص لهم صحيفة سوابق لدى الشرطة وصدرت ضدهم أوامر بالتوقيف. ووجهت الى المقدم فرناندیز ليغوريا تهمة سرقة السيارات والاتجار في المخدرات ولكن محكمة عسكرية برّأته لانعدام الأدلة.

١٣٢- ويجب مرة أخرى لفت الاهتمام الى ضرورة انشاء نظام جديد لوحدات الشرطة يحل محل الأجهزة الثلاثة الموجودة (الشرطة الوطنية والشرطة المالية والشرطة العسكرية المتنقلة)، ويكون مسؤولا أمام السلطات المدنية، ويتمتع بمعايير مهنية عالية، ويؤدي عمله دون الخضوع لأية تأثيرات غير مؤاتية.

١٣٣- ويجب أيضا أن تنظم في أقرب وقت جميع جوانب نظام السجون فيما يتعلق بالسجناء والحرّاس، وذلك بموجب قانون يسنّه البرلمان لبيان حقوق وواجبات كلتا الفئتين، كيما تؤدي السجون وظيفتها في اعادة التأهيل الاجتماعي وفق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٤- مكتب مفوض حقوق الانسان

١٣٤- إن وجود جهاز مثل مكتب مفوض حقوق الانسان في حالة مثل الحالة السائدة في غواتيمالا أمر يمكن تفسيره بطريقتين، على الأقل. فهو النقطة المركزية لاستلام الشكاوى، وتشكل محفوظاته سجلا تاريخيا كاملا لمعاناة غواتيمالا؛ وهو يمثل أيضا الأمل في تغيير الحالة بوجه عام ومن ثم تغيير أنماط انتهاكات حقوق الانسان.

١٣٥- ولا بد من دعم هذا الجهاز. ويجب ألا يكون هناك أي تقتير في الموارد البشرية والمادية اللازمة لاستخدامه، وخاصة وأنه جهاز له، على عكس ما لسائر الأجهزة التي تنشأ لغرض مخصص، مكانة دائمة في حياة البلد، بل ان الدستور ينص على انشائه. وبناء على ذلك، تؤكد الخبيرة مرة أخرى على التوصية التي أوصت بها في السنة الماضية وهي أنه ينبغي تعزيز وجود هذا المكتب في المناطق الريفية من خلال زيادة عدد مكاتبه الفرعية أو بتعيين المزيد من الموظفين للقيام بزيارات للقرى، كما ينبغي تعزيز قدرته على معالجة مشاكل السكان الأصليين، وأن تُسند اليه أهلية اتخاذ الاجراءات القانونية لمتابعة تنفيذ توصياته.

٥- السلطات المحلية

١٣٦- يجب تعزيز السلطات المحلية وفقا للتوصيات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة بشأن التغييرات في ممارسة السلطة ووضع حد للتأثيرات المفرطة. والمطلوب هو التشغيل الصحيح لآلية انتخاب السلطات المحلية كيما تمثل السكان تمثيلا أصيلا، وتوفير الموارد اللازمة لحل المشاكل اليومية، والتركيز على ضرورة العمل طبقا للقانون. وعلاوة على ذلك، وحسبما وردت الاشارة اليه أعلاه، فإن الفجوة التي سيخلفها الغاء نظام المفوضين العسكريين ودوريات الدفاع المدني عن النفس سيتعين ملؤها من خلال السلطات المدنية المحلية.

باء - التكامل الوطني

١٣٧- يعاني المجتمع الغواتيمالي من انقسام عميق يحول بين قطاعات كبيرة من السكان وبين التمتع بحقوق الانسان وممارستها. وعلى الرغم من أن السكان الأصليين الذين يشكلون أغلبية السكان يخضعون، بحكم الواقع، للتمييز ولا يُنظر اليهم باعتبارهم "أغلبية" بالمعنى الحرفي لهذا المصطلح، فإن الحالة ليست أفضل بالنسبة للجماعات التي أُبعدت قسرا عن الساحة الوطنية من جراء سياسات القمع في العقد الماضي. وفي هذا الصدد، تعتبر مذبحة إكسامان شاهدا أليما وقاسيا على انعدام سياسات التكامل الوطني. وطبقا لما اعترفت به الحكومة ذاتها، فإن السبب في هذه المأساة هو الارتياب السائد بين السكان المتأثرين بالمواجهة الداخلية المسلحة. كما أن غواتيمالا تفتقر الى السياسات المتعلقة بادماج النساء، والأطفال، الذين لا يُعترف بهم كأشخاص يجب أن تكون لهم حقوق. وما لم يُدخل العمل بسياسات شاملة للتكامل الوطني

على كل من الصعيد الثقافي والقانوني والسياسي، سيكون من المتعذر على أغلبية السكان ممارسة حقوق الانسان.

١- الأغلبية المؤلفة من السكان الأصليين

١٣٨- لا تعترف نصوص القوانين بوجود السكان الأصليين؛ وعلى الصعيد الاجتماعي، تعاني هذه الأغلبية من التهميش. ولذلك، يجب ايجاد السبل الكفيلة باعتماد القواعد التي تحث على التكامل، بما في ذلك تدابير التمييز الايجابي. وقد أصبح من المألوف المطالبة باعتماد الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية. وينطبق القول نفسه على سن التشريعات اللازمة لإنفاذ نص المادة ٧٠ من الدستور. وفي ظل هذه الظروف، ستعتمد موثوقية ممثلي السكان الأصليين في شتى مؤسسات الدولة على فعالية السياسات المعتمدة. ويجب ايجاد الوسائل الملائمة الكفيلة بتحقيق المساواة في توفير التعليم النظامي للجميع في غواتيمالا، وخاصة التعليم باللغات الأصلية لمختلف السكان. ويجب ادخال العمل بالتعليم غير النظامي لسد الثغرات في نظم التعليم التي تديرها الحكومة، كما يجب أن تتاح للسكان، تحت اشراف الحكومة، الوسائل اللازمة لتحسين مؤهلاتهم واكتساب مهارات متنوعة. ويجب أن تؤخذ حالة السكان الأصليين في الاعتبار، لا في مجال اقامة العدل فحسب وإنما أيضا من جانب سائر السلطات المسؤولة عن تعزيز مشاركة ممثلي السكان الأصليين في اتخاذ القرارات. ويجب تنمية ثقافات السكان الأصليين لصالح كل فرد. وفي هذا السياق، يوجد اطار تنظيمي ملائم يتمثل في الصكوك العالمية الجاري اعدادها، مثل مشروع الاعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية.

٢- المشردون

١٣٩- إن الصورة المنطبعة لدى المجتمع بوجه عام والجيش بوجه خاص عن جماعات السكان المقاومين، وعن العائدين واللاجئين والمشردين هي صورة غريبة. ووصمة الانتماء الى قوات حرب العصابات هي التي يجب محوها. ويبدو أن الاجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد تقتصر على نطاق ضيق ومحدد؛ ولا يوجد حوار مع جماعات السكان المقاومين التي قررت أن تشترك في الجمعية الاستشارية للمشردين. وعلاوة على ذلك، فإن ادماج جماعات السكان المقاومين في حياة الأمّة هو نتيجة لجهودهم الذاتية والتشجيع الذي تلقوه من المنظمات الانسانية ومنظمات الإغاثة. وقد تلقى الأشخاص المشردون واللاجئون دعما حكوميا عقب استخدام تدابير قسرية. وفي حالة العائدين، يبدو أن الحكومة تعتقد أن واجباتها تنتهي بمجرد دخول العائدين الى أراضي غواتيمالا. وقد غطى الحادث الخطير المتعلق براؤول مارتينيز في كايبيل بالام في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بظلاله على ما حدث في إكسامان. ويجب على الحكومة أن تقدم الى المجتمع تفسيرا لتلك الجرائم، ولا يمكن أن يتم هذا التفسير إلا من خلال حكم محكمة يبدد أوجه الغموض ويحدد المسؤولية القانونية بوضوح. ويتعين على الحكومة أن تطبق تدابير لبناء الثقة كيما تشعر كل هذه الجماعات بانتمائها الى الأمّة. كما يجب إفهام العسكريين وجميع الذين أصبحوا خارج الساحة الوطنية نفس المعنى المتعلق بالتعايش السلمي، وعليهم أن يتكيفوا معه. ويتعين على الحكومة أن تقدم الى جميع الغواتيماليين الخدمات الأساسية، التي توفر معظمها في الوقت الحاضر وكالات المعونة الدولية، كما يجب عليها ضمان سلامتهم وأمانهم.

٣- النساء والأطفال

١٤٠- فيما يتعلق بادماج النساء والأطفال في المجتمع، توصي الخبيرة بأن تُعتمد في أقرب وقت المدونة المتعلقة بالأطفال والشباب، وبأن تُحل القضايا النظرية المتعلقة بعدم الأهلية القانونية للقصَّر؛ كما توصي بالتطبيق التدريجي، في شكل التزامات ملموسة، لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذه المجالات أيضا، تعتبر تهيئة المناخ الملائم أمرا حاسما؛ ويجب أن يكفل هذا المناخ القضاء على العنف داخل الأسرة. وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى أن النظام الاقليمي قد اعتمد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه ("اتفاقية بيليم دو بارا") المؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

جيم - الحالة الاقتصادية الاجتماعية

١٤١- تأتي غواتيمالا في المرتبة الـ ١٠٨ في مؤشر التنمية البشرية، لا بسبب نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الاجمالي (الذي بلغ ٩٤٣ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٣) ولكن لأن معدلات العمر المتوقع عند الميلاد ومعايير التعليم فيها منخفضة جدا. ففي عام ١٩٩٣، كان معدل وفيات الرضَّع ٤٠ في الألف. وفي عام ١٩٩٥، قدِّر النقص في المساكن بـ ١,٢ مليون وحدة سكنية، ولكن النقص أكبر بكثير فيما يتعلق بنوعية المساكن اذ يفتقر معظمها الى المنافع الأساسية مثل المياه والصرف والكهرباء. وفي غواتيمالا العاصمة يعيش مليون شخص، من بين سكانها البالغ عددهم ٣ ملايين، في مناطق محرومة.

١٤٢- وعلى الرغم من التوازن الظاهري في المتغيرات التقليدية للاقتصاد الكلي، هناك عامل يبعث على القلق هو العجز المالي الحكومي في غواتيمالا؛ ذلك أن العبء الضريبي المنخفض (تبلغ نسبة ايرادات الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي ٦,٥ في المائة، وهي أدنى نسبة في أمريكا اللاتينية) لا يتيح للدولة أن تستخدم ايراداتها بكامل طاقتها في اعادة توزيع الدخول أو في زيادة الإنفاق العام وصناديق الضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، ازدادت حدة التفاوت الاجتماعي التقليدي في غواتيمالا؛ وفي الوقت الحاضر يحتاز ٢ في المائة من ملاَّك الأراضي ٦٥ في المائة من الأراضي الصالحة للاستخدام، وتستأثر نسبة ١٠ في المائة من السكان بـ ٤٤ في المائة من الدخل القومي. والنتيجة الطبيعية المترتبة على هذه الحالة هي تزايد الفقر.

١٤٣- لقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣، على عالمية جميع حقوق الانسان، وعدم قابليتها للتجزئة وعلى ترابطها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ودون المساس بالالتزامات المتعهد بها تدريجيا في هذا المجال، ينبغي التأكيد على أنها تستتبع تحديد الأولويات في استخدام الموارد. ولتحقيق ذلك، يتعين على الحكومة توفير الخدمات الأساسية لجميع السكان وليس فقط للنسبة المشمولة بالتغطية في الوقت الحاضر، وهي ٣٠ في المائة. ويجب عليها أيضا أن تستهل حوارا مثمرا مع القطاع الاقتصادي لتشجيعه على دفع الأجور والرواتب التي ينص عليها القانون والوفاء بالالتزامات المرتبطة بذلك (مثل السند ١٤ "Bono 14" وأيام العطلة، الخ.)، وتسجيل العاملين لأغراض الضمان الاجتماعي، وايجاد وسائل مقبولة للاتصالات مع العمال على نحو يعزز، ولا يعيق، تكوين المنظمات النقابية، وفقا للحقوق المكفولة في العديد من الصكوك الدولية السارية في غواتيمالا. وبالاضافة الى ذلك، يجب على الحكومة أن تزيد من كفاءة آلية الرصد في هذا المجال: ذلك أن عدد القضاة

في المحاكم العمالية ليس كافيا على الاطلاق، الأمر الذي يعطل أعمالهم؛ ويجب أيضا تحسين أداء ادارة التفتيش العمالي.

دال - مفاوضات السلام

١٤٤- أسفرت مفاوضات السلام التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن اتفاقات هامة، ولكن التوصل اليها استغرق وقتا طويلا. وهذه العملية هي شرط مسبق ضروري لاتخاذ أية اجراءات وطنية لتحسين التمتع بحقوق الانسان وممارستها في غواتيمالا التي تعهدت بضمانها. وفي هذا الصدد، يجب ألا يسبب تغيير الحكومة، الذي حدث في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أي تعطيل لهذه العملية أو أي تغيير كبير في وتيرتها؛ كما أنه لا ينبغي أن يحدث أي تغيير في الطابع الملزم للاتفاقات الموقعة بالفعل فيما يتعلق بالالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقات على جمهورية غواتيمالا.

١٤٥- والى أن يتوقف النزاع المسلّح تماما، يجب على الطرفين كليهما الالتزام بالقواعد ذات الصلة في القانون الدولي الانساني. وقد أعلن قطاع المال والأعمال عن طلباته فيما يتعلق بقيام الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بتحصيل الضرائب، وعن آرائه بشأن عدد من المسائل الأخرى مثل التخويف وخطف الأشخاص وحرق المحاصيل، الخ.، وهي أفعال لا تشكل في حد ذاتها انتهاكات للقانون الدولي الانساني وإنما تشكل جرائم بموجب القانون العام. ومع ذلك، تجب الاشارة الى أن أي فعل ينتهك أو يخل بأدنى حد من الحقوق الممنوحة للسكان المدنيين بموجب المادة ٣ من كل اتفاقية من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية يشكل بالتأكيد انتهاكا للقانون الدولي الانساني. ويشمل ذلك احتجاز المدنيين في المناطق التي استولى عليها الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، وما زال يحتفظ بها، مثلما حدث في المناطق الواقعة في مقاطعات شيمالتينانغو، وساكاتيبيكيز، وسانتا روزا، وكيشيه، بمناسبة يوم الجيش وذلك لمخاطبتهم بشأن الاشتراك في الانتخابات.

رابعا - الاستنتاجات

١٤٦- يتبين من تحليل حالة حقوق الانسان في غواتيمالا في عام ١٩٩٥ أنه تم اتخاذ عدد من القرارات الهامة، التي تتمشى بوجه عام مع التوصيات المقدمة، وهي قرار رئيس الجمهورية بشأن سياسات الغاء نظام المفوضين العسكريين؛ والسرعة التي اضطلع بها بالمسؤولية المؤسسية عن الأحداث المأساوية في إكسامان؛ وتعيين مدنيين في منصب وزير الداخلية ورئيس الشرطة الوطنية؛ والتقدم البسيط في مجالين من المجالات الحساسة هما التعليم والصحة؛ وقيام السلطة التشريعية بسن عدد من القوانين التي أوصي بسنّها، على الرغم من أن نطاقها لم يعرَّف إلا في حدود ضيقة للغاية. وتشمل الانجازات المشتركة زيادة أعداد المصوتين في الانتخابات، وبوجه خاص حقيقة أن أغلبية السكان الأصليين في البلد قد استطاعت أن ترشح أكثر من ١٠٠ مرشح يمثلون مجتمعاتهم المحلية بالفعل، على الرغم من أن اختيارهم لم يتم وفقا للاجراءات المعمول بها منذ عهد بعيد.

١٤٧- وقد ترتب على عدد من هذه القرارات الواعية تأثير فعلي، ولكنها لم تنجح في ايجاد حل أو تغيير ملموس للمشاكل الضخمة التي تؤثر على ممارسة حقوق الانسان في غواتيمالا والتي تناولناها في هذا التقرير. وذكرت حكومة غواتيمالا للخبيرة أن حل هذه المشاكل سيستغرق وقتا. واذا كان الأمر كذلك، وعلى

أساس أن من المفهوم أن الحكومة ستتخذ قرارا سياسيا واضحا لازالة العوائق، فينبغي أن تواصل لجنة حقوق الانسان رصد حالة حقوق الانسان في غواتيمالا عن قرب.

١٤٨- وخلال عام ١٩٩٥، عملت كل من بعثة الأمم المتحدة للتحقق ولجنة حقوق الانسان، من خلال الخبيرة، في غواتيمالا. وقد بيَّن مسار الأحداث أن وظائفهما مختلفة ولكنها تكمل بعضها بعضا. ولكل من هاتين الآليتين، التي لإحداهما ولاية مسندة من المجتمع الدولي على أساس ميثاق الأمم المتحدة وللأخرى ولاية مسندة من الأطراف في الاتفاق الشامل لحقوق الانسان، هدف مشترك هو تحسين ظروف التمتع بحماية حقوق الانسان وممارستها، وفقا للصكوك الدولية التي تلتزم بها غواتيمالا. وبناء على ذلك، فإن نهج العالمية والترابط وعدم القابلية للتجزئة، في السياق الذي ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والقانون الدولي العرفي ذو الصلة، والمعاهدات الاقليمية والعالمية السارية في غواتيمالا، ينعكس في التقارير المقدمه من الخبيرة الى اللجنة. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة للتحقق، التي يترتب على أعمالها تأثير رادع لا سبيل الى انكاره، وظائفها التي أسندتها اليها، بموجب الاتفاق الشامل، كل من الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، فيما يتعلق بمجموعة من الحقوق يعتبرها الجانبان كلاهما مسألة ذات أولوية.

١٤٩- ويجب مواصلة الأنشطة المتكاملة التي تضطلع بها اللجنة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق، خاصة في ضوء التقييم المعروض أعلاه.

١٥٠- وفي ظل الظروف الراهنة، وادراكا للاستنتاجات المستخلصة من دراسة حالة حقوق الانسان في غواتيمالا في هذا التقرير، تعتقد الخبيرة أن التركيز الوحيد يجب أن ينصب على برنامج للتعاون مع مكتب مفوض حقوق الانسان، يصمم على نحو يعزز آلية المكتب لتحرِّي الحالات ومعالجتها ومساعدته على توسيع نطاق تغطيته بحيث يشمل البلد بأسره.

المرفق

برنامج عمل الخبيرة أثناء زيارتها الثالثة الى غواتيمالا
(بما في ذلك الأنشطة التي اضطلعت بها في مكسيكو وجنيف)

التاريخ	الأماكن، والأشخاص الذين تمت مقابلتهم
٩٥/١٠/٦	غواتيمالا العاصمة
	السيد راميرو دي ليون كاربيو، رئيس الجمهورية؛
	المونسينيور بروسبيرو بينادوس دل باريو، رئيس أساقفة غواتيمالا؛
	السيد رونالث أوشايتا، مكتب حقوق الانسان بأسقفية غواتيمالا؛
٩٥/١٠/٧	زيارة لمنطقة آلديا أورورا ٨ دي اكتوبري في خامان، شيزك (ألتا فيراباز)
	برفقة السيد كارلوس بوجيو، ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيد أرنالدو أورتيس، ممثل مركز حقوق الانسان، ومسؤولين من بعثة الأمم المتحدة للتحقق؛
	اجتماع عمل مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق، السيد ليوناردو فرنكو والسيد جيرالد بلانتاجينيه والسيدة ليلي ليما والسيد خيم اسبوندا؛
	السيدة ريغوبرتا منشو توم والسيد غوستافو ميونيو، من مؤسسة ريغوبرتا منشو توم.
٩٥/١٠/٨	خوسيفينوس، بلدية لا ليبرتاد، وفلوريس، بيتين
	زيارة للبلدتين، برفقة السيد كارلوس بوجيو، ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيد أرنالدو اورتيس، ممثل مركز حقوق الانسان، ومسؤولين من بعثة الأمم المتحدة للتحقق.
	غواتيمالا العاصمة
	السيد رونالث أوشايتا، مكتب حقوق الانسان بأسقفية غواتيمالا؛

السيد ادورادو غاليندو رالون؛

الدكتور جان شميتز، منظمة أطباء بلا حدود، سويسرا- والدكتور مارلون غارسيا، منظمة أطباء بلا حدود، فرنسا،

السيد فرناندو برنال، منظمة أطباء بلا حدود؛

السيد هكتور مونيوز، السيد خوسيه فرنسيسكو مورالس، السيد فيكتور ملغار، السيد كارلوس بونيفاس جيرون، السيدة كريستي لوبيز-ايبانيز، السيد ماركو اوغوستو غارسيا، السيد ماكس كيرين، السيد روبرتو كستانييدا، من القطاع الزراعي وقطاع المال والأعمال.

٩٥/١٠/٩ السيد فينسنتي ارانز سانز، رئيس لجنة التنسيق الرئاسية في ميدان حقوق الانسان؛

السيد اليخاندرو مالدونادو اغيرا، وزير الشؤون الخارجية؛

السيد كارلوس انريك رينوزو جيل، وزير الداخلية؛

مجموعة من المسؤولين في مكتب مفوض حقوق الانسان؛

السيد لورنزو بيريز، المجلس الوطني الغواتيمالي المعني بالمشردين؛

السيدة مارتا اريفيلاغا دي كاربيو والسيدة كارن فيشر دي كاربيو؛

سفراء مجموعة البلدان الصديقة لغواتيمالا؛

السيدة ايليانا الاميا، وكالة أنباء CERIGUA؛

السيد خوسيه بينسون، من الاتحاد العمالي العام لغواتيمالا، والسيد خوسيه سيرين، برفقة أربعة ممثلين عن نقابة الشرطة الوطنية (قيد التأسيس)؛

وحدة النقابات والعمل الشعبي، اتحاد عمال غواتيمالا، الاتحاد الوطني للموظفين المدنيين، الاتحاد الوطني لعمال مؤسسة الكهرباء، لجنة اتحاد الفلاحين؛

السيد مانولوفيلا، الأمين العام لاتحاد طلبة الجامعات، السيد أوسكار فيكتور هوغو فياتورو والسيد نوي ايرازو باوتيستا من دائرة المشورة القانونية.

٩٥/١٠/١٠ العميد اوتو بيريز مولينا، رئيس موظفي رئاسة الجمهورية؛

السيد انجيل كونتي كوجولوم، المدير العام للشرطة الوطنية؛

السيد جيمس فوكس، سفير كندا؛

السيد لارس فرنكلين، المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ السيد تيري ديلرو (منظمة اليونيسيف)؛ الدكتور جاكوب فينكلمان (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية)؛ السيد ماريوس دي غاي فورتمان (برنامج الأغذية العالمي)؛ السيد دنيس ميرينا (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ السيد سرجيو دي ليون (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ السيد أرنالدو اورتيس (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛

السيد ابراهام ميندس غارسيا، المدعي العام؛

السيدة باتريسيا موناهان والسيد ميكائيل باولي، أفرقة السلام الدولي؛

السيدة أورا ايلينا فارفان والسيدة استر دي هرارتي؛ السيدة جورجينا نافارو، والسيدة بلانكا دي هرناديز، من الرابطة الغواتيمالية لأقارب المحتجزين/ والأشخاص المختفين؛

السيدة روزاريو بو، والسيد سباستيان موراليس، لجنة اتحاد الفلاحين؛

السيد فاكتور منديز، مركز بحوث ودراسات وتعزيز حقوق الانسان؛

السيدة اميليا غارسيا والسيد ميغيل موراليس، مجموعة التعاضد؛

السيدة روزالينا تويوك، منسقة لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالأرامل الغواتيماليات، وممثلون آخرون عن اللجنة؛

السيد اوغستو فيلمزين-دياز، نائب مفوض حقوق الانسان.

٩٥/١٠/١١ سفراء الاتحاد الأوروبي؛

السيد ماريو روبرتو غيرا رولدان، رئيس المحكمة العليا للانتخابات؛

السيد راميرو أوردونييز جوناما، المدعي العام بالنيابة؛

السيد موريسيو رودريغيز ويفر، المدير التنفيذي للجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين؛

السيدة أنابيللا موفن، وزيرة العمل؛

السيد جوان ليون، من مؤسسة Defensorio Maya؛

السيدة اوزفالدو جوم كويج، رئيسة ومنسقة منظمات شعب المايا؛ مجلس قرى المايا؛

مكتب تنسيق منظمات المايا في غواتيمالا؛

مركز دراسات ثقافة المايا؛

أكاديمية لغات المايا؛

السيدة لسبيا دي فالان، اتحاد المحامين الغواتيماليين؛

السيد روبن مايورغا، الاتحاد الغواتيمالي للوقاية من الإيدز ومكافحته، والسيدة هيلين كورمان؛

السيد يافث كبريرا، مدير جامعة سان كارلوس؛

مونسينيور خورخي ماريو أفيلا، رئيس المؤتمر الأسقفي؛

مونسينيور جيراردو فلوريس وأعضاء وكالات الوساطة والتحقق والفريق الدولي لدعم العائدين؛

السيد كارلوس بوجيو، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩٥/١٠/١٢ السيد ستافان ريغستاد، سفير السويد؛

السيد ليزاردو سوزا، رئيس البرلمان بالنيابة؛

السيد روبرتو ستاين، رئيس لجنة حقوق الانسان، والسيد بابلو دووارتي، رئيس لجنة السلام بالبرلمان؛

السيد الفريدو تاي كويوي، وزير التعليم؛

السيد غوستافو هرنانديز بولانكو، وزير الصحة؛

السيد ماريو اغيرا غودوي، الرئيس الجديد لمحكمة العدل العليا؛ والسيد باريوس كاستييو؛

السيد باتريك زاهند، اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

السيد فرانك لارو، مركز الاجراءات القانونية من أجل حقوق الانسان؛

السيدة هيلين ماك، مؤسسة ميرنا ماك؛

السيدة كلارا أريناس، المديرة التنفيذية لمعهد النهوض بالعلوم الاجتماعية؛

السيد راميرو دي ليون كاربيو، رئيس الجمهورية، والسيد فيسنتي آرانز.

٩٥/١٠/١٣ سفراء مجموعة البلدان الصديقة لغواتيمالا؛

اللواء ماركو انطونيو غونزاليس تاراسينا، وزير الدفاع الوطني، والجنرال ماريو انريكيز؛

السيد ادموندو فاسكيز غوميز، رئيس المحكمة الدستورية بالنيابة؛

السيد رمسيس كويستاس غوميز، المدعي الجمهوري العام؛

السيد ليوناردو فرانطو، والسيدة ليلى ليما، بعثة الأمم المتحدة للتحقق؛

السيد فيتالينو سيميلوكس، الكنائس الانجيلية؛

السيد ادوين ماروكين نافاس، نائب رئيس الاتحاد الغواتيمالي للصحفيين؛

السيد هوغو آرسي، صحفي، مكتب المنازعات الصحفية والعاملين بالصحافة؛

الجمعية الاستشارية المعنية بالمشردين؛

السيد روبرتو لارا؛

السيدة آنا ماريا كوفينيو وأعضاء مجموعة Siglo Veintiuno, Luna Llena؛

السيد أميلكار ميندیز، مجلس Runujel Junam للجماعات الاثنية؛

السيد تييري ديلرو، والسيد مريليس دي استرادا، والسيدة غلوريا كاستيللو والسيدة آنا راكيل توفار، جمعية تعزيز اتفاقية حقوق الطفل؛

السيد هوغو موران؛

السيدة كارمن روزا دي ليون، جمعية القطاعات المدنية؛

السيدة فيكتوريا كاسيريس دي ساندوفال، والسيدة اونيسي ليما، وزيرة الثقافة السابقة؛

السيد خورخي ماريو غارسيا لاغواردیا، مفوض جقوق الانسان.

٩٥/١٠/١٤ مؤتمر صحفي في قاعة كبار الزوار بميناء لا أورورا الجوي؛ مغادرة البلد.

<u>مكسيكو</u>

٩٥/١٠/١٦ السيد ميشيل غابودان، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

السيد توريبيو بينيدا، اللجنة الغواتيمالية لحقوق الانسان؛

السادة غاسبار ايلوم، وكارلوس غونساليس، وبابلو مونسانتو، ورولاندو موران، من الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

٩٥/١٠/١٧ السيدة جوليا ارتيغا، اللجنة الدائمة المعنية باللاجئين الغواتيماليين في المكسيك؛

مغادرة البلد.

جنيف

١٩ الى ٩٥/١٠/٢٦ اجتماعات عمل مع المفوض السامي لحقوق الانسان، والأمين العام المساعد لحقوق الانسان، ومدير ادارة أمريكا اللاتينية والكاريبي بالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعضاء مركز حقوق الانسان؛

صياغة التقرير.

- - - - -